

نشرة الاككتاب العام في وثائق صندوق استثمار
بنك أبو ظبي الاول مصر¹ (الأول) للسيولة
ذو العائد اليومي التراكمي

ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (675) بتاريخ 2013/05/29

تم اعتماد النشرة برقم (423) بتاريخ 2013/3/10

تحديث عام 2024

أشرك من الأوراق المالية والاستثمار (م.م.س) ١٤٧
قررت من الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٤٧
بتاريخ ٢٨/٣/٢٠١٣ الاستثمار (٢)

FABMISR
بنك أبو ظبي الاول مصر
الإدارة العامة
Head Office

١ تم تعديل اسم الصندوق بموجب موافقة الهيئة بتاريخ 2022/7/7

محتويات النشرة :	البند الأول :
تقديرات عامة :	البند الثاني :
مدة وأحكام عامة :	البند الثالث :
تعريف وشكل الصندوق :	البند الرابع :
مصادر أموال الصندوق والوثائق المصدرة منه :	البند الخامس :
هدف الصندوق :	البند السادس :
السياسة الاستثمارية للصندوق :	البند السابع :
المخاطر :	البند الثامن :
نوعية المستثمر المخاطب بالنشرة :	البند التاسع :
أصول الصندوق و امساك السجلات :	البند العاشر :
الجهة المؤسسة للصندوق و الاشراف على الصندوق :	البند الحادي عشر :
مراقب حسابات الصندوق :	البند الثاني عشر :
مدير الاستثمار :	البند الثالث عشر :
شركة خدمات الإدارة :	البند الرابع عشر :
أمن الحفظ :	البند الخامس عشر :
الأكتتاب في الوثائق :	البند السادس عشر :
تجاعة حملة الوثائق :	البند السابع عشر :
شراء و استرداد الوثائق :	البند الثامن عشر :
التقييم الدوري :	البند التاسع عشر :
أرباح الصندوق والتوزيعات :	البند العشرون :
وسائل تجنب تعارض المصالح :	البند الحادي والعشرون :
الإفصاح الدوري عن المعلومات :	البند الثاني والعشرون :
إنهاء الصندوق والتصفية :	البند الثالث والعشرون :
قنوات تسويق وثائق الاستثمار :	البند الرابع والعشرون :
الأعباء المالية :	البند الخامس والعشرون :
أسماء وعناوين مسؤولي الاتصال :	البند السادس والعشرون :
الاقتراض بضمن وثائق الصندوق :	البند السابع والعشرون :
إقرار الجهة المؤسسة ومدير الاستثمار :	البند الثامن والعشرون :
إقرار مراقب الحسابات :	البند التاسع والعشرون :
إقرار المستشار القانوني :	البند الثلاثون :



التشخيص للأوراق المالية والأمناء (م.م.م.)
 قروض من لائحة الأوراق المالية رقم ١٤٧
 سجل تجاري ٢٨٠٨٠٠٠ / الاستثمار (٢)

FABMISRY
 الإدارة العامة
 Head Office

البند الثاني: تعريفات هامة

قانون سوق رأس المال: قانون سوق رأس المال رقم 94 لسنة 1993 وتعديلاته.

اللائحة التنفيذية: اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادرة بموجب قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم 135 لسنة 1993 وفقاً لآخر تعديلاته.

الهيئة: الهيئة العامة للرقابة المالية.

صندوق الاستثمار: هو وعاء استثماري مشترك يهدف إلى إتاحة الفرصة للمستثمرين فيه بالمشاركة جماعياً في الاستثمار في المجالات الواردة في اللائحة التنفيذية ويديره مدير استثمار متخصص مقابل أتعاب محددة.

الصندوق: صندوق استثمار بنك أبو ظبي الاول (الاول) للسيولة ذو العائد اليومي التراكمي المنشأ وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية.

اكتتاب عام: طرح أو بيع وئاق استثمار إلى الجمهور من قبل الجهة المؤسسة للصندوق و يفتح باب الاكتتاب بعد مضي اسبوعين من تاريخ نشر نشرة الاكتتاب العام في صحيفتين يوميتين واسعتي الانتشار ويظل باب الاكتتاب مفتوحاً لمدة شهرين ويجوز غلق باب الاكتتاب بعد مضي 15 (خمس عشرة) يوماً على الأقل من فتح باب الاكتتاب إذا تمت تغطيته بالكامل.

النشرة: هي نشرة الاكتتاب العام في وئاق استثمار الصندوق التي يصدرها صندوق استثمار بنك أبو ظبي الاول (الاول) للسيولة ذو العائد اليومي التراكمي والمعتمدة من الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية بتاريخ 10 / 3 / 2013 والمنشورة في صحيفتين مصريتين يوميتين واسعتي الانتشار.

المستثمر/ حامل الوثيقة: هو الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يقوم بالاكتتاب في الوثائق خلال فترة الاكتتاب العام (المكتتب) أو شراء الوثائق (المشتري) فيما بعد.

الجهة المؤسسة/البنك: هو بنك أبو ظبي الاول مصر .

صندوق استثمار مفتوح: هو صندوق استثمار يزيد حجمه بما يصدر من وئاق استثمار جديدة، وينخفض حجمه بما يتم استرداده من وئاق استثمار قائمة، بمراعاة العلاقة بين أموال المستثمرين ورأس مال الصندوق وعلى النحو الوارد بالمادة (147) من اللائحة التنفيذية، ويتم شراء واسترداد وئاق الاستثمار دون الحاجة إلى قيده في البورصة.

الصندوق النقدي/ صندوق أسواق النقد: هو صندوق استثمار يصدر وئاق مقابل استثمار جميع أصوله في استثمارات قصيرة الأجل مثل أدوات الدين الصادرة عن الحكومة والبنوك والشركات واتفاقات إعادة الشراء وأذون الخزانة وشهادات الادخار البنكية ووثائق صندوق أسواق النقد الأخرى.

وثيقة الاستثمار: ورقة مالية طبقاً لنص المادة 141 من اللائحة التنفيذية تمثل حصة شائعة لحامل الوثيقة في قيمة صافي قيمة أصول الصندوق، ويشترك مالكو الوثائق في الأرباح والخسائر الناتجة عن نشاط الصندوق كل بنسبة ما يملكه من وئاق.

الاستثمارات: هي كافة أصول الصندوق.

تم الموافقة على تعديل اسم الجهة المؤسسة من البنك المركزي بتاريخ 2018/1/2

الأدوات المالية: استثمارات الصندوق والتي تشمل على سبيل المثال وليس الحصر الأدوات قصيرة الأجل مثل الودائع البنكية واتفاقيات إعادة الشراء بأنواعها وشهادات الاستثمار وشهادات الاندخار البنكية (متى سمح البنك المركزي والاستثمار لديها المجالات الاختيارية).

الأوراق المالية: استثمارات الصندوق (التي لا تشمل الأسهم) والتي تشمل على سبيل المثال وليس الحصر السندات والصكوك بأنواعها وأدوات الدين الأخرى الصادرة عن الحكومة والشخصيات الاعتبارية العامة والبنوك والشركات وأنون الخزنة ووثائق الصناديق المثيلة.

اتفاقيات إعادة شراء أنون الخزنة: هي اتفاقيات تتم بين مالك أنون الخزنة وبين طرف آخر يرغب في استثمار سيولته في أنون الخزنة لمدة محددة وبذلك يقوم بشراء الأنون من المالك الأصلي بغرض إعادتها له بسعر محدد متفق عليه بعد مدة محددة.

صافي قيمة الأصول: القيمة السوقية لأصول الصندوق مخصوماً منها الإلتزامات وكافة المصروفات المستحقة عليه.

قيمة الوثيقة: يقصد بها القيمة التي يتم تحديدها على أساس نصيب الوثيقة من صافي قيمة أصول الصندوق بنهاية كل يوم عمل والتي سيتم الإعلان عنها يومياً داخل جميع فروع البنك بالإضافة إلى نشرها في يوم العمل الأول من كل أسبوع في صحيفة يومية واسعة الانتشار.

الاكتتاب: هو التقدم للاستثمار في الصندوق خلال فترة الاكتتاب العام في وثائق استثمار الصندوق وذلك طبقاً للشروط المحددة في البند السادس عشر من هذه النشرة.

الشراء: هو التقدم للاستثمار في الصندوق بعد غلق باب الاكتتاب الأولي حيث يتم تلقي طلبات شراء ووثائق الاستثمار طوال عمر الصندوق حيث أنه صندوق مفتوح لأي فرع من فروع البنك طبقاً للشروط الواردة بالبند الثامن عشر من هذه النشرة.

٤٦٦٦

الاسترداد: هو حصول المستثمر حامل الوثيقة على قيمة بعض أو جميع الوثائق التي تم الاكتتاب فيها أو شراؤها طبقاً للشروط الواردة بالبند الثامن عشر من هذه النشرة.

مدير الاستثمار: الشركة المسؤولة عن إدارة أصول والإلتزامات الصندوق وهي شركة اتش سي للأوراق المالية والاستثمار "ش.م.م."

مدير محفظة الصندوق: هو الشخص المسؤل لدى مدير الاستثمار عن إدارة استثمارات الصندوق.

شركة خدمات الإدارة: شركة متخصصة تتولى احتساب صافي قيمة أصول الصندوق وعمليات تسجيل إصدار واسترداد ووثائق استثمار الصندوق، بالإضافة إلى الأغراض الأخرى المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية وهي شركة فندقاتا لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار ش.م.م.

أمين الحفظ: الجهة المسؤولة عن حفظ الأوراق المالية المملوكة للصندوق بنك قطر الوطني الأهلي.

الأطراف ذوي العلاقة: كافة الأطراف المرتبطة بنشاط الصندوق ومنها على سبيل المثال وليس الحصر مدير الاستثمار، البنك المودع لديه اموال الصندوق وأمين الحفظ وشركة خدمات الإدارة ومراقب الحسابات والمستشار

تمت من الأوراق المالية والاستثمار (ش.م.م.)
تاريخ من الوثيقة رقم ١٤٢
بمكتب التوكلي ١٤٢٨/١١/٢٠٢١

القانوني ان وجد و أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين أو كل من يشارك في اتخاذ القرار لدى أي طرف من الأطراف السابقة و كذلك أي حامل وثائق تتجاوز ملكيته نسبة 5% من صافي أصول الصندوق.

الأشخاص المرتبطة: الأشخاص الطبيعيين وأي من اهاليهم حتى الدرجة الثانية ، والأشخاص الاعتبارية والكيانات والاتحادات والروابط و التجمعات المالية المكونة من شخصين أو أكثر التي تكون غالبية أسهمهم أو حصص رأس مال أحدهم مملوكة مباشرة أو بطريق غير مباشر للطرف الآخر أو أن يكون مالكا شخصيا واحدا. كما يعد من الأشخاص المرتبطة الأشخاص الخاضعون للسيطرة الفعلية لشخص آخر من الأشخاص المشار إليهم.

يوم العمل: يقصد به يوم عمل رسمي بالبنوك والبورصة معاً.

جماعة حملة الوثائق: الجماعة التي تتكون من حاملي الوثائق التي يصدرها الصندوق.

العضو المستقل في لجنة الاشراف على الصندوق: هو الشخص الطبيعي من غير أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية للجهة المؤسسة وجميع مقدمي الخدمات للصندوق ولا يرتبط بأي منهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وليس زوجاً أو من أقارب الدرجة الثانية لهؤلاء الأشخاص.

البند الثالث : مقدمة وأحكام عامة

1. قام مجلس إدارة بنك أبو ظبي الاول بموجب اجتماعه المنعقد في 2012/4/24 بتشكيل لجنة للإشراف على الصندوق بالإدارة الإقليمية بجمهورية مصر العربية.
2. قام البنك بإنشاء الصندوق بغرض استثمار أصوله بالطريقة المفصلة والموضحة في السياسة الاستثمارية بالبند الخاص بذلك في هذه النشرة ووفقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية.
3. تم تعيين مدير استثمار تكون لديه الخبرة والمقدرة لإدارة استثمارات وأصول الصندوق، وكذلك شركة خدمات الإدارة، أمين الحفظ، ومراقب الحسابات ويكون مسؤل عن التأكد من تنفيذ التزامات كل منهم.
4. هذه النشرة دعوة للاكتتاب العام أو لشراء وثائق الصندوق.
5. تتضمن هذه النشرة كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بالصندوق وهي معلومات وبيانات مدققة ومراجعة من قبل الجهة المؤسسة ومراقب الحسابات والمستشار القانوني وتحت مسؤوليتهم ودون أدنى مسؤولية تقع على الهيئة العامة للرقابة المالية.
6. تلتزم لجنة الاشراف بتحديث النشرة كل عام على الأقل أو يتم تحديثها كلما طرأت أحداث جوهرية تؤثر على الصندوق أو أداؤه.
7. لا يجوز تعديل البيانات الرئيسية لنشرة الاكتتاب في وثائق الاستثمار الا بعد اتخاذ الإجراءات المقررة قانوناً طبقاً لإحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية وعلى الأخص موافقة جماعة حملة الوثائق في الحالات التي تتطلب ذلك طبقاً لاختصاصاتها الواردة بالبند (17) من النشرة والرجوع للهيئة العامة للرقابة المالية لطلب اعتمادها.
8. في حالة نشوب أي خلاف فيما بين الجهة المؤسسة ومدير الاستثمار أو أي من المكتتبين والمستثمرين أو المتعاملين مع الصندوق يتم حل هذا الخلاف بالطرق الودية فإذا لم يفلح الحل بالطرق الودية يتم الحل عن طريق التحكيم وفقاً لقواعد مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي على أن يكون القانون المطبق هو القانون المصري وتكون لغة التحكيم هي اللغة العربية.
9. إن الاكتتاب في وثائق استثمار الصندوق يعد قبولاً لجميع بنود هذه النشرة وإقرار من المستثمر بقبوله الاستثمار في وثائق هذا الصندوق في مقابل تحمل كافة مخاطر هذا الاستثمار ودون أدنى مسؤولية تقع على الهيئة.
10. ويحق لأي مستثمر طلب نسخة محدثة من هذه النشرة من العناوين الموضحة في نهاية هذه النشرة، وتخضع النشرة لكافة القواعد الحاكمة والمنظمة لنشاط صناديق الاستثمار في مصر وعلى الأخص الأحكام الواردة بقانون سوق رأس المال واللائحة التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما.

تم من الأوراق المالية والاستثمار (ت.م.م.)
ترخيص هيئة سوق المال رقم ١٤٢
مدى لتأريخ ١٧٠٦٨ الاستثمار (٢)

البند الرابع - نه بفا شكل الصندوق

اسم الصندوق: صندوق استثمار بنك أبو ظبي الاول مصر (الأول) للسيولة ذو العائد اليومي التراكمي

الجهة المؤسسة: بنك أبو ظبي الاول مصر.

الشكل القانوني للصندوق: الصندوق هو أحد الأنشطة المرخص للجهة المؤسسة بمزاومتها وفقاً لأحكام القانون وبموجب موافقة البنك المركزي المصري والترخيص الصادر من الهيئة.

تاريخ ورقم الترخيص الصادر للصندوق من الهيئة: رقم 675 بتاريخ 2013 / 5 / 30



تاريخ الموافقة الصادرة للصندوق من البنك المركزي المصري: بتاريخ 7 يوليو 2011 والتي تم تجديدها بتاريخ 21 يوليو 2012 والتي تم تجديدها بتاريخ 26 ديسمبر 2012 .

نوع الصندوق: صندوق أسواق نقد مفتوح ذو عائد يومي تراكمي .

مقر الصندوق: 143 منطقة البنوك - التجمع الخامس - مدينة القاهرة الجديدة - صندوق بريدي (278) التجمع الخامس - مصر.

السنة المالية للصندوق: تبدأ السنة المالية في الأول من يناير من كل عام وحتى نهاية ديسمبر من ذات العام، على أن تشمل السنة المالية الأولى المدة التي تنقضي من تاريخ الترخيص للصندوق بمزاولة نشاطه وحتى نهاية السنة المالية التالية.

مدة الصندوق: 25 عاماً تبدأ من تاريخ الترخيص للصندوق بمزاولة نشاطه من الهيئة.

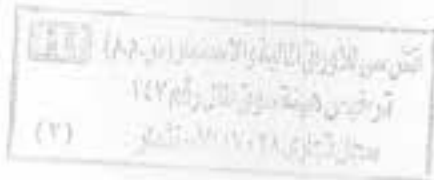
عملة الصندوق: الجنيه المصري وهي العملة المعتمدة عند تقييم الأصول و الالتزامات وإعداد القوائم المالية وعند الاكتتاب/ الشراء في وثائقه أو استردادها وعند التصفية.

موقع الصندوق الإلكتروني:

<https://www.hc-si.com/ar/Sponsor/fab-al-awal-daily-cumulative-return-fund-for-liquidity/>

<https://www.hc-si.com/Sponsor/fab-al-awal-daily-cumulative-return-fund-for-liquidity/>

<https://www.fabmisr.com.eg/en/personal-banking/investments-funds/al-awal-fund>



البند الخامس: مصادر أموال الصندوق والوثائق المصدرة منه

حجم الصندوق المستهدف و الوثائق المصدرة منه عند التأسيس:

- حجم الصندوق المستهدف أثناء فترة الاكتتاب هو 100,000,000 (مائة مليون) جنيه مصري عند التأسيس مقسمة على 1,000,000 (مليون) وثيقة بقيمة اسمية 100 جنيه للوثيقة الواحدة .
 - اكتتب البنك في عدد 100 الف وثيقة بقيمة اسمية 100 جنيه للوثيقة بقيمة إجمالية 10 مليون جنيه، منها عدد 50 الف وثيقة بقيمة اسمية 100 جنيه بقيمة إجمالية 5 مليون جنيه كمبلغ مجنب لا يجوز استرداده الا في نهاية عمر الصندوق وتطرح باقي الوثائق البالغ عددها 900 الف وثيقة للاكتتاب العام.
 - وافق البنك المركزي المصري على زيادة حجم الصندوق إلى 685 مليون جنيه بتاريخ 22 فبراير 2015.
- يبلغ حجم الصندوق في 2023/12/31 مبلغ 78.406.108 جنية موزع على عدد 245,842 وثيقة بقيمة سوقية 318,92886 للوثيقة

الحد الأدنى و الأقصى لنسبة ملكية البنك في الصندوق:³

- على الجهة المؤسسة الالتزام بتجنيب مبلغ يعادل (2%) من حجم الصندوق بحد أقصى خمسة ملايين جنية على أن يستخدم المبلغ المجنب في الاكتتاب في وثائق الصندوق، ولا يجوز للجهة المؤسسة استرداد هذا المبلغ أو التصرف فيه قبل انتهاء مدة الصندوق.
- يجوز للجهة أو الجهات المؤسسة للصندوق زيادة المبلغ المجنب عن الحد الأقصى المشار إليه.
- في جميع الأحوال يلتزم البنك بشروط ومواعيد الشراء والاسترداد الواردة بالبنود (18) من هذه النشرة.



٤٦٦٦

القيمة الاسمية للوثيقة: 100

(مائة) جنيها مصريا.

الحد الأدنى و الأقصى للمساهمة في الصندوق:

- الحد الأدنى للاكتتاب أو الشراء لأول مرة 50 (خمسون) وثيقة.
- لا يوجد حد أقصى للاكتتاب أو الشراء.
- ويجوز للمستثمر التعامل مع الصندوق استرداداً وشراءً أثناء عمر الصندوق بوثيقة واحدة مع مراعاة أن الحد الأدنى للاحتفاظ بالوثائق هو وثيقة واحدة للبقاء كمستثمر في الصندوق.

البند السادس : هدف الصندوق

يهدف الصندوق إلى تقديم وعاء استثماري يوفر السيولة النقدية اليومية عن طريق احتساب عائد يومي تراكمي على الأموال المستثمرة فيه ، ولتحقيق ما تقدم يسمح الصندوق بالشراء والاسترداد اليومي في وثائق الاستثمار التي يصدرها طبقاً للشروط الواردة بالبند (18) من هذه النشرة ، ويقوم مدير الاستثمار بتوجيه أمواله في استثمارات

³ قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 156 لسنة 2021

تأشير من الأوراق المالية والاستثمار (٢٠٢٣)
توجهي هيئة الأوراق المالية رقم ١٤٧
مجلس إدارة ١٤٠٠٠٠٠٠ (٢)

قصيرة الأجل مثل أدوات الدين الصادرة عن الحكومة والبنوك والشركات والودائع البنكية وصكوك التمويل (متى أقرت) واتفاقيات إعادة الشراء و وثائق الصناديق النقدية الأخرى، وشهادات الاستثمار وشهادات الادخار - بعد السماح بذلك الاستثمار للأشخاص الاعتبارية من قبل البنك المركزي المصري.

البند السابع : السياسة الاستثمارية للصندوق

في سبيل تحقيق هدف الصندوق المشار إليه بالبند السادس، يتبع مدير الاستثمار السياسة الاستثمارية التالية:

أولاً: ضوابط عامة:

1. تقتصر استثمارات الصندوق على السوق المحلي فقط وبالعملة المحلية طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري.
2. أن تعمل إدارة الصندوق على تحقيق الأهداف الاستثمارية للصندوق الواردة في نشرة الاكتتاب.
3. أن تلتزم إدارة الصندوق بالنسب والحدود الاستثمارية القصوى والدنيا لنسب الاستثمار المسموح بها لكل نوع من الأصول المستثمر فيها و الواردة في نشرة الاكتتاب.
4. أن تأخذ قرارات الاستثمار في الاعتبار مبدأ توزيع المخاطر وعدم التركيز.
5. لا يجوز للصندوق القيام بأي عمليات إقراض أو تمويل نقدي مباشر أو غير مباشر.
6. لا يجوز استخدام أصول الصندوق في أي إجراء أو تصرف يؤدي الي تحمل الصندوق مسؤولية تتجاوز حدود قيمة استثماره
7. ألا يقل التصنيف الائتماني لأدوات الدين متوسطة وطويلة الاجل لسندات الشركات عند الدخول في هذه الاستثمارات عن المستوى الذي يحدده مجلس إدارة الهيئة ، وذلك باستثناء الأوراق المالية الحكومية.
8. وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 35 لسنة 2014: لا يقل التصنيف الائتماني للسندات أو الصكوك الصادرة من إحدى شركات التصنيف المرخص لها من الهيئة عن- BBB باستثناء الأوراق المالية والإذونات المالية الصادرة عن الحكومة المصرية أو المضمونة منها) .
9. يلتزم الصندوق بالإفصاح بشكل سنوي لجماعة حملة الوثائق عن أي تغيير في التقييم الائتماني للسندات أو الصكوك بأنواعها المستثمر فيها.
10. يجوز لمدير الاستثمار البدء في استثمار أموال الصندوق قبل غلق باب الاكتتاب في الإيداعات البنكية لدى أحد البنوك الخاضعة لأشراف البنك المركزي لصالح المكتتبين بحسب القدر المكتتب فيه من كل منهم. ٤٦٦٦
11. لأغراض السيولة سيتم الاحتفاظ بنسبة من صافي أصول الصندوق في صورة سائلة لمواجهة طلبات الاسترداد، ويجوز للصندوق استثمار هذه النسبة في مجالات استثمارية منخفضة المخاطر وقابلة للتحويل إلى نقدية عند الطلب بالنسبة التي يراها مدير الاستثمار.

ثانياً : الحدود الاستثمارية المتبعة من قبل مدير الاستثمار :

1. ألا تزيد نسبة ما يحتفظ به الصندوق في مبالغ نقدية سائلة في حسابات جارية أو في حسابات ودائع لدى البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري عن 95% من صافي أصول الصندوق بما يعتمد على مدى توفر فرص استثمارية بديلة متاحة في ضوء التزام مدير الاستثمار بتحقيق أعلى عائد ممكن لحملة الوثائق .
2. إمكانية استثمار حتى 100% من صافي أصول الصندوق في أنون الخزائنة ولا تقل عن 25% من صافي أصول الصندوق.
3. ألا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في سندات الخزائنة المصرية والصكوك الحكومية بأنواعها على 49% من صافي أصول الصندوق.

أش من الأوراق المالية والاستثمار (ش.م.ع.)
توزيعية هيئة صندوق استثمار رقم ١٤٧
مجال استثماري: ١٧,٠٢٨ الاستثمار
(٢)

4. ألا يزيد الاستثمار في الودائع طرف أي جهة واحدة بخلاف الجهات الحكومية أو قطاع الأعمال العام أو بنوك القطاع العام عن نسبة 50% من صافي أصول الصندوق مع التزام مدير الاستثمار بتوفير أعلى عائد ممكن لحماية الوثائق أثناء الاستثمار.
5. ألا يزيد الاستثمار في اتفاقيات إعادة شراء عن 9% من صافي أصول الصندوق.
6. ألا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في السندات و الصكوك بأنواعها التي تصدرها الشركات المصرية على 20% من صافي أصول الصندوق .
7. ألا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في الصناديق المصرية النقدية الأخرى عن 25% من صافي أصول الصندوق.
8. ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء شهادات الادخار البنكية التي تصدرها البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري متى سمح بذلك و شهادات الاستثمار عن 50% من صافي أصول الصندوق .

ثالثا : ضوابط قانونية:

الضوابط القانونية وفقاً لأحكام المادة (177) من اللائحة التنفيذية:

- ألا يزيد الحد الأقصى لمدة استثمارات الصندوق على 396 يوم .
- ان يكون الحد الأقصى للمتوسط المرجح لمدة استحقاق محفظة استثمارات الصندوق مائة وخمسين يوماً .
- ان يتم تنوع استثمارات الصندوق بحيث لا تزيد الاستثمارات في أي اصدار على 10% من صافي قيمة أصول الصندوق وذلك باستثناء الأوراق المالية الحكومية .

الضوابط القانونية وفقاً لأحكام المادة (174) من اللائحة التنفيذية:

- ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء أوراق مالية لشركة واحدة على 15% من صافي أصول الصندوق وبما لا يجاوز 20% من الأوراق المالية لتلك الشركة.
 - ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء وثائق استثمار في صندوق نقدي آخر على 20% من صافي أصول الصندوق الذي قام بالاستثمار وبما لا يجاوز 5% من عدد وثائق الصندوق المستثمر فيه.
 - لا يجوز ان تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في الأوراق المالية الصادرة عن مجموعة من نقطة عن 20% من صافي أصول الصندوق.
- وفي حالة تجاوز أي من حدود الاستثمار المنصوص عليها يتعين على مدير الاستثمار إخطار الهيئة بذلك فوراً واتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة الوضع خلال اسبوع على الاكثر .



البند الثامن : المخاطر

فيما يلي عرض لأهم المخاطر التي قد يتعرض لها الصندوق وأهم السياسات والإجراءات التي يتبعها مدير الاستثمار للحد من تأثير تلك المخاطر:

المخاطر المنتظمة: يطلق عليها مخاطر السوق ويعتبر مصدر المخاطر المنتظمة هو الظروف الاقتصادية العامة مثل الكساد أو الظروف السياسية هذا وإن كان من الصعب على المستثمر تجنبها أو التحكم فيها لكن يمكن التخفيف من تأثيرها نظراً لاختلاف تآثر الأدوات الاستثمارية بالمخاطر المنتظمة على حسب نوعها. وعلى الرغم من تركيز استثمارات الصندوق في السوق المحلي المصري إلا انه يمكن لمدير الاستثمار بمتابعة مختلف الدراسات الاقتصادية

والتوقعات المستقبلية و بذله عناية الرجل الحريص أن يقلل هذه المخاطر بدرجة مقبولة عن طريق تنويع الاستثمار بين أدوات مالية قصيرة الأجل ذات عائد ثابت وعائد متغير.

المخاطر غير المنتظمة: هي مخاطر الاستثمار الناتجة عن حدث غير متوقع في أحد القطاعات أو في ورقة مالية بعينها و إن كانت هذه المخاطر بصعب التنبؤ بها إلا إن اغلب استثمارات الصندوق تتركز في القطاع المصرفي الذي يتميز بقدر من الاستقرار كما أن السياسة الاستثمارية بالبند (7) من هذه النشرة تضمنت حد أقصى للاستثمار في الأوراق المصدرة عن جهة واحدة وحد أقصى للاستثمار في الإصدار الواحد لنفس الجهة.

مخاطر عدم التنويع والتركيز: هي المخاطر التي تنتج عن التركيز في عدد محدود من الاستثمارات مما يؤدي إلى عدم تحقيق استقرار في العائد وجدير بالذكر أن مدير الاستثمار يلتزم بتوزيع الاستثمارات طبقاً للسياسة الاستثمارية بالبند (7) من هذه النشرة و النسب الاستثمارية الواردة بالمواد (174 و 177) من اللائحة التنفيذية.

مخاطر التضخم: وهي المخاطر الناشئة عن انخفاض القوة الشرائية للأصول المستثمرة نتيجة تحقيق عائد يقل عن معدل التضخم ويتم معالجة هذه المخاطر عن طريق تنويع استثمارات الصندوق بين أدوات استثمارية قصيرة الأجل ذات عائد متغير وأدوات ذات عائد ثابت للاستفادة من توجهات أسعار الفائدة لصالح الصندوق.

مخاطر السيولة: هي مخاطر عدم تمكن مدير الصندوق من تسهيل بعض استثمارات الصندوق للوفاء بالتزاماته أو لسداد طلبات الاسترداد ، وتختلف إمكانية تسهيل الاستثمار باختلاف نوع الاستثمار، والصندوق يستثمر في أدوات عالية السيولة يسهل تحويلها إلى نقدية عند الطلب مما يخفف تلك المخاطر إلى الحد الأدنى.

مخاطر المعلومات: تتمثل هذه المخاطر في عدم توافر المعلومات اللازمة من أجل اتخاذ القرار الاستثماري نظراً لعدم تمتع السوق المستثمر فيه بالإفصاح والشفافية ، وحيث أن جميع استثمارات الصندوق تتركز في سوق الأدوات النقدية المصري الذي يتميز بتوافر قدر جيد من الإفصاح والشفافية ، كما أن مدير الاستثمار يتمتع بخبرة واسعة ودراية عن الأدوات الاستثمارية المتاحة إلى جانب أنه يقوم بالإطلاع على أحدث البحوث والمعلومات المحلية والعالمية وعن الحالة الاقتصادية وإذا فهو أكثر قدرة على تقييم وتوقع أداء الاستثمارات ، وكذلك تقييم شتى فرص الاستثمار بشكل يضمن له تحقيق ربحية وتفاذي القرارات الخاطئة على قدر المستطاع.

مخاطر العمليات: تنجم مخاطر العمليات عن الأخطاء أثناء تنفيذ أو تسوية أوامر البيع والشراء نتيجة عدم كفاءة شبكات الربط أو عدم نزاهة أطراف العملية أو عدم بذل عناية الرجل الحريص مما يترتب عليه تأخر سداد التزامات الصندوق أو استلام مستحقاته لدى الغير وتأتي خبرة مدير الاستثمار وطبيعة تعاملات الصندوق مع بنوك تابعة لرقابة البنك المركزي المصري كعوامل أساسية تهدف إلى الحد من مخاطر العمليات وذلك من خلال تسوية المعاملات على الأوراق المالية المستثمر فيها عن طريق إرسال تعليمات البيع والشراء للبنك ثم يقوم البنك بمطابقة تلك التعليمات مع المنفذ فعلياً ثم يقوم البنك بالتسوية الفعلية على حساب الصندوق طرفه.

مخاطر التغييرات السياسية: تتعكس الحالة السياسية للدول المستثمر فيها على أداء أسواق المال بهذه الدول ، والتي قد تؤدي إلى تأثر الأرباح والعوائد الاستثمارية ، وتجدر الإشارة أن الصندوق سوف يستثمر في السوق المصري فقط وما يحاط به من تغييرات سياسية واقتصادية إلا أنه اغلب استثمارات الصندوق تكون في القطاع المصرفي وفي الأوراق المالية ذات العائد الثابت والمتغير والمتمثلة في أدوات الدين المشار إليها بالسياسة الاستثمارية وهو القطاع الأقل تأثراً بتلك التغييرات من سوق الأسهم الذي لا يستثمر فيه الصندوق.

مخاطر تغير اللوائح والقوانين: وهي المخاطر التي تنتج عن تغير بعض اللوائح والقوانين في الدول المستثمر فيها مما قد يؤثر بالسلب أو بالإيجاب على العائد من بعض القطاعات المستثمر فيها ، يتم مواجهتها من خلال المتابعة للأحداث السياسية فضلاً عن المتابعة للتعديلات القانونية المتوقعة والاستفادة منها وتجنب سلبياتها.

تمت من الأوراق المالية والاستثمارات رقم 100/2017
توقيع مدير الصندوق رقم 117
محل الختم رقم 117/2017
(٣)

مخاطر التقييم: هي تلك المخاطر التي تنتج عن التفاوت الذي قد يحدث بين القيمة السوقية للاستثمارات والقيمة العادلة لها خاصة في حالة تقييم الأوراق المالية التي لا تتمتع بسهولة من تفعة ولذلك قد لا يعكس آخر سعر تداول القيمة العادلة للاستثمار وحيث أن مدير الاستثمار سوف يركز اغلب اهتماماته في الأدوات المصدرة عن القطاع المصرفي التي يسهل تقييمها وفقاً لما هو مشار إليه بالبند (19) الخاص بالتقييم الدوري ، أما عن الاستثمارات المرتبطة بسوق الأوراق المالية فيتم تقييمها طبقاً لأسس التقييم التي يقرها مراقب الحسابات وبما يتفق ومعايير المحاسبة المصرية.

مخاطر تغير سعر الفائدة: وهي المخاطر التي تنتج عن انخفاض القيمة السوقية للأدوات ذات العائد الثابت نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة بعد تاريخ الشراء ويستثمر هذا الصندوق في أدوات قصيرة الأجل بالإضافة إلى الأدوات ذات العائد الثابت مما يؤدي إلى تخفيض تأثير تغير سعر الفائدة عليها ، بالإضافة إلى اتباع الإدارة النشطة والتي تعتمد بصفة أساسية على محاولة التعرف على الاتجاهات المستقبلية لتحرك أسعار الفائدة والعمل على الاستفادة منها.

مخاطر الائتمان (عدم السداد): وهي المخاطر الناشئة عن عدم قدرة مصدر الورقة المالية على سداد القيمة الإسترادية عند الاستحقاق أو سداد قيمة التوزيعات النقدية في تواريخ استحقاقها ويتم التعامل مع هذا النوع من المخاطر عن طريق الاختيار الجيد للشركات المصدرة لأدوات العائد الثابت وتوزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفة وتحديد نسبة قصوى للاستثمار في شركة واحدة بالإضافة إلى ذلك فإن الصندوق لن يستثمر إلا بعد التأكد من الملاءة المالية للشركات.

مخاطر الاستدعاء أو السداد المعجل: تتمثل في مخاطر استدعاء جزء أو كل أدوات العائد الثابت وسدادها قبل موعد استحقاقها وذلك نتيجة لتغير سعر الفائدة أو لأسباب مباشرة تتعلق بنشاط المصدر نفسه وجدير بالذكر أن هذه المخاطر تكون معروفة ومحددة بنشرات الاكتتاب سلفاً عند شراء سندات تحمل هذه الخاصية.



البند التاسع : نوعية المستثمر المخاطب بالنشرة

يتم الاكتتاب في و شراء وثائق الصندوق للمصريين والأجانب المقيمين داخل مصر وخارجها سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين طبقاً للشروط الواردة في هذه النشرة.

٤٦٦٦*

الاستثمار في الصندوق يناسب:

1. المستثمر الذي يستهدف استثمار أمواله في مجالات الاستثمار النقدية القليلة المخاطر مقابل تحقيق عائد يتناسب ودرجة المخاطر المنخفضة التي تتميز بها الصناديق النقدية مع الأخذ في الاعتبار العلاقة المباشرة بين درجة المخاطر والعائد المتوقع .
2. المستثمر الراغب في استثمارات تتميز بالسيولة لأنه يتيح عملية الاسترداد والشراء اليومي.

البند العاشر: أصول الصندوق و امساك السجلات

الفصل بين الصندوق والجهة المؤسسة:

طبقاً للمادة (176) من اللائحة التنفيذية للقانون تكون أموال الصندوق وأنشطته مستقلة ومفزة عن أموال الجهة المؤسسة ، وتفرد لها حسابات ودفاتر وسجلات مستقلة.



الرجوع إلى موجودات صناديق استثمارية أخرى تابعة للجهة المؤسسة للصندوق أو يديرها مدير الاستثمار:

لا يجوز الرجوع للوفاء بالتزامات الصندوق على أصول «صناديق استثمارية أخرى تابعة للبنك أو يديرها مدير الاستثمار» وفي حالة قيام الصندوق بالاستثمار في صناديق أخرى يكون من حقه (مثل المستثمرين الأخرين) الرجوع على أصول هذا الصندوق المستثمر فيه للوفاء بالتزاماته تجاه الصندوق ويكون هذا ممكناً في حالة حدوث ما يستوجب ذلك مع مراعاة الأحكام والقوانين المنظمة لذلك.

إمساك السجلات الخاصة بالصندوق وأصوله:

- أ. يتولى البنك عمليات الشراء والاسترداد، إمساك سجلات الكترونية يثبت فيها ملكية وثائق الصناديق.
- ب. ويلتزم البنك و الذي يتولى عمليات الشراء والاسترداد بالاحتفاظ بنسخ احتياطية من سجلات الملكية وفقاً لقواعد وإجراءات تأمين السجلات الالكترونية التي تعتمدها الهيئة.
- ج. ويقوم البنك متلقي الاكتتاب بموافقة شركة خدمات الإدارة في نهاية كل يوم عمل من خلال الربط الآلي بالبيانات الخاصة بالمكتسبين و المشترين و مستردي وثائق الصناديق المفتوحة المنصوص عليها بالمادة (156) من اللائحة التنفيذية
- د. ويقوم البنك متلقي الاكتتاب بموافقة مدير الاستثمار في نهاية كل يوم عمل بمجموع طلبات الشراء والاسترداد .
- هـ. و يلتزم شركة خدمات الإدارة بإعداد وحفظ سجل الي بحاملي الوثائق، ويعد سجل حملة الوثائق قرينة على ملكية المستثمرين للوثائق المثبتة فيه.
- و. وللهيئة الاطلاع وطلب البيانات والمستندات التي تتعلق بالنشاط و التحقق من مطابقتها طبقاً لأحكام القانون واللائحة التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما.
- ز. كما يحق لكل حامل وثائق أن يطلب بيان (كشف) بالحساب الخاص به من أي فرع من فروع الجهة المؤسسة في أي توقيت آخر مقابل الرسوم المقررة لذلك من قبل الجهة المؤسسة.



أصول الصندوق:

لا يوجد أي أصول لدي الصندوق قبل البدء الفعلي في النشاط ما عدا المبلغ المحسوب وهو القدر المكتتب فيه من قبل البنك المؤسس في الصندوق.

٤٦٦٦٠

حقوق صاحب الوثيقة وورثته ودانيه على أصول الصندوق:

لا يجوز لحامل الوثيقة أو ورثته أو دانيه، بأي حجة كانت، تخصيص أو تجنّب أو فرز أو السيطرة على أي من أصول الصندوق بأي صورة، أو الحصول على حق اختصاص عليها، ولا أن يتدخلوا بأي طريقة كلت في إدارة الصندوق، ويقتصر حقهم على استرداد قيمة هذه الوثائق طبقاً لشرط الاسترداد الواردة بالنشرة.

البند الحادي عشر: الجهة المؤسسة للصندوق والإشراف على الصندوق

أولا / التعريف بالجهة المؤسسة للصندوق:

يعد بنك أبو ظبي الأول أكبر بنك في دولة الإمارات العربية المتحدة وأحد أكبر المؤسسات المالية في العالم (المقيد بالبنك المركزي المصري برقم 52 بتاريخ 23 يناير 1975)، حيث يقدم مجموعة واسعة من الحلول والمنتجات والخدمات والتجارب المصرفية المصممة خصيصاً لتناسب احتياجات عملائه. ويسعى البنك من خلال العروض المصرفية الاستراتيجية التي يوفرها لتلبية احتياجات عملائه في جميع أنحاء العالم ضمن مختلف مجموعات الأعمال المصرفية الرائدة التي تشمل الخدمات المصرفية للشركات والأفراد والاستثمار.



الشكل القانوني:

فرع لبنك اجنبي مؤسس وفقاً لإحكام قانون الاستثمار رقم 43 لسنة 1974 وتعديلاته وطبقاً لما هو مؤشر به بالسجل التجاري رقم 39804 - مكتب سجل تجاري استثمار القاهرة

هيكل مساهمي البنك المؤسس:

نسبة المساهمة	عدد الأسهم	الجنسية	المساهم
99.999994%	98,940,726	الإمارات	بنك أبو ظبي الأول ش.م.ع
0.000003%	2	الإمارات	شركة أبو ظبي الأولى العقارية شركة الشخص الواحد ذ.م.م
0.000003%		الإمارات	شركة مساك العقارية شركة الشخص الواحد ذ.م.م



مجلس ادارة البنك المؤسس:

الترتيب	الاسم	الجنسية	الصفة	الجهة التي انتدبها
1	معالى الدكتور / سلطان أحمد سلطان الجابر	الإمارات	رئيس مجلس الإدارة (غير تنفيذي)	بنك أبو ظبي الأول ش.م.ع
2	السيدة / هياء عبد الواحد حسن محمد الرستمي	الإمارات	نائب رئيس مجلس الإدارة (غير تنفيذي)	بنك أبو ظبي الأول ش.م.ع
3	السيدة / محمد عباس حسن فايد	مصري	الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة المنتدب	بنك أبو ظبي الأول ش.م.ع
4	السيدة / فتون حمدان محمد سيف المزروعى	الإمارات	عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي)	بنك أبو ظبي الأول ش.م.ع
5	معالى السيدة / محمد حسن محمد حسن السويدي	الإمارات	عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي)	مستقل
6	معالى السيدة / سيد بصر شعيب سيد شعيب	الإمارات	عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي)	مستقل
7	السيدة / ابراهيم علي بهاء الدين محبوب سرخان	مصري	عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي)	مستقل
8	معالى السيدة / ياسر سيد أحمد عبد الحكيم القاضي	مصري	عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي)	مستقل
9	السيدة / سليمان محمود أحمد العروطى	اردني	عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي)	بنك أبو ظبي الأول ش.م.ع

وقد فوض البنك السيد الأستاذ / محمد عباس فايد - الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب (بصفته) - في التعامل مع الهيئة وتمثيل الصندوق أمام كافة الجهات في كل الأنشطة المتعلقة بالصندوق.

أشرف على الأوراق المالية والاستثمار (ش.م.ع)
توقيع رئيس هيئة سوق الأوراق المالية
عدد الأوراق المالية 3000000000

العنوان : الإدارة الإقليمية (مصر) 143 منطقة البنوك – التجمع الخامس – مدينة القاهرة الجديدة – التجمع الخامس
– صندوق بريدى (278) التجمع الخامس .
التلفون : 24075000 24077878
و هذا هو أول صندوق يؤسس البنك في مصر.
ثانيا / الإشراف على الصندوق :

يختص مجلس إدارة البنك باعتباره الجهة المؤسسة للصندوق باختصاصات الجمعية العامة العادية وغير العادية المشار إليها بالمادة (162) من اللائحة التنفيذية، ومن أهمها :

- التصديق على القوائم المالية وتقرير مراقب حسابات الصندوق وقواعد توزيع أرباح الصندوق.
- تشكيل لجنة الإشراف على الصندوق.
- التصديق على موافقة جماعة حملة الوثائق على تصفية أو سداد أجل الصندوق قبل انتهاء مدته، ولا يجوز له.
- اتخاذ قرار بعزل مدير الاستثمار أو تعديل النسخة الاستثمارية للصندوق.



و تقوم الإدارة الإقليمية للبنك باختصاصات مجلس الإدارة في كل ما يتعلق بالصندوق

لجنة الإشراف على الصندوق:

طبقا لأحكام المادة (176) من اللائحة التنفيذية، وبناءاً على التفويض الصادر من مجلس إدارة البنك للسيد الأستاذ / احمد اسماعيل حسن المدير الإقليمي لفروع البنك في مصر، فقد قام الأخير بتعيين لجنة إشراف للصندوق تتوافر في اعضائها الشروط القانونية اللازمة طبقا للمادة (163) من اللائحة التنفيذية على النحو التالي:

ممثل للبنك المؤسس – رئيس لجنة الإشراف	احمد ممدوح حسن محمود
عضو مستقل	ابوبكر محمود جلال شاكر
عضو مستقل	محمد توفيق محمد عارف

مؤهلات الاعضاء المستقلين : مصرفيون سابقون – بالمعاش

وتقوم تلك اللجنة بالمهام التالية:

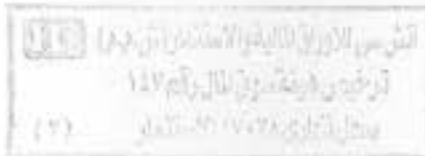
1. تعيين مدير الاستثمار والتأكد من تنفيذه لالتزاماته ومسئولياته وعزله على ان يتم التصديق على القرار من جماعة حملة الوثائق بما يحقق مصلحة حملة الوثائق وفقاً لنشرة الاكتتاب وأحكام اللائحة التنفيذية.
2. تعيين شركة خدمات الإدارة والتأكد من تنفيذها لالتزاماتها ومسئولياتها.
3. تعيين أمين الحفظ.
4. الموافقة على نشرة الاكتتاب في وثائق الصندوق وأي تعديل يتم إدخاله عليها قبل اعتمادها من الهيئة.
5. الموافقة على عقد ترويج الاكتتاب في وثائق الصندوق.
6. التحقق من تطبيق السياسات التي تكفل تجنب تعارض المصالح بين الأطراف ذوى العلاقة والصندوق.
7. تعيين مراقب حسابات الصندوق من بين المقيدين بالسجل المعد لهذا الغرض بالهيئة.
8. متابعة أعمال المراقب الداخلي لمدير الاستثمار والاجتماع به أربعة مرات على الأقل سنويا للتأكد من التزامه بأحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما.
9. الالتزام بقواعد الإفصاح الواردة بالمادة (٦) من قانون سوق رأس المال ونشر التقارير السنوية ونصف السنوية عن نشاط الصندوق، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة باستثمارات الصندوق وعوائدها وما تم توزيعه من أرباح على حملة الوثائق .

10. التأكد من التزام مدير الاستثمار بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية الخاصة بالصندوق لحملة الوثائق وغيرهم من الأطراف ذوي العلاقة.
 11. الموافقة على القوائم المالية للصندوق التي أعدها شركة خدمات الإدارة تمهيداً لعرضها على الإدارة الإقليمية (والمנוطة بها إختصاصات الجمعية العامة) مرفقاً بها تقرير مراقب الحسابات.
 12. اتخاذ قرارات الاقتراض وفقاً للمادة 160 وتقديم طلبات إيقاف الاسترداد وفقاً للمادة (159) من اللائحة التنفيذية.
 13. وضع الإجراءات الواجب إتباعها عند إنهاء أو فسخ العقد مع أحد الأطراف ذوي العلاقة أو أحد مقدمي الخدمات وخطوات انتقال الخدمة لطرف آخر بما في ذلك كيفية نقل الدفاتر والسجلات اللازمة لممارسة الخدمة دون التأثير على نشاط الصندوق.
 14. تعيين المستشار القانوني للصندوق.
- وفي جميع الأحوال يكون على لجنة الإشراف بذل عناية الرجل الحرص في القيام بكل ما من شأنه تحقيق مصلحة الصندوق وحملة الوثائق.



ثالثاً / التزامات البنك المؤسس:

1. أن تكون أموال الصندوق واستثماراته وأنشطته مفرزة عن أموال البنك وعلى البنك أن يفرد للصندوق حسابات مستقلة عن الأنشطة الأخرى أو ودائع العملاء و على البنك إمسك الدفاتر والسجلات اللازمة لممارسة نشاط الصندوق.
2. الإعلان عن الصندوق في مكان ظاهر في كل فروعه على أن يوضح في هذه الإعلانات المزايا النسبية التي تحفز العملاء على شراء وثائق الصندوق.
3. الإعلان عن قيمة الوثيقة يومياً في جميع فروع البنك على أساس نصيب الوثيقة في صافي قيمة أصول الصندوق في نهاية يوم العمل السابق.
4. تسويق الوثائق التي يصدرها الصندوق لعملائه من المؤسسات والشركات والأفراد داخل وخارج جمهورية مصر العربية.
5. القيام بكافة الأعمال الإدارية المرتبطة بشراء الوثائق واستردادها من قبل حملة الوثائق وكذلك أضافتها أو خصمها على حساب عملاء البنك الراغبين في الاستثمار في الصندوق وتعليقها على حساب الصندوق.
6. الاستجابة لكافة طلبات استرداد قيمة الوثائق وفقاً للقواعد المنظمة لعمليات الاسترداد الواردة في تلك النشرة.
7. أن يعامل الصندوق معاملة العميل الأولى بالرعاية من حيث توفير أفضل سعر فائدة للصندوق عند توجيه أموال الصندوق نحو أوعية استثمارية لديه وفي جميع الأحوال على مدير الاستثمار العمل على توفير أعلى سعر فائدة في السوق لاستثمارات الصندوق.
8. الالتزام بالإفصاحات المنصوص عليها في البند الثالث والعشرون من هذه النشرة.
9. توفير خدمات إضافية لعملاء الصندوق الراغبين في ذلك وفقاً لتعريفه الخدمات المصرفية بالبنك والضوابط التي يضعها البنك و له أن يفتح حساب خاص للعملاء يستثمر رصيده في الصندوق مباشرة على ألا تتحمل الوثيقة أي أعباء إضافية نتيجة لذلك.



البند الثاني عشر : مراقب حسابات الصندوق

4. طبقاً لأحكام المادة (168) من اللائحة التنفيذية وقراء محاسب إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 172 لسنة 2020، يتولى مراجعة حسابات الصندوق مراقب لحسابات أو أكثر من بين المراجعين المعيّنين في السجل المعد لهذا الغرض بالهيئة العامة للرقابة المالية على أن يكون مستقلين عن بعضهما وعن كل من مدير الاستثمار وأي من الأطراف ذوي العلاقة بالصندوق، وبناءاً عليه فقد تم تعيين:

السيد الأستاذ/ عيسى محسن السيد رفاعي⁴ - مكتب الأستاذ / nexia International خالد الغنام و عيسى رفاعي وشركاهم محاسبون قانونيون ومستشارون. سجل الهيئة رقم (192) ، سجل المحاسبين والمراجعين رقم (6166)
العنوان: 21 عمارات الشركة السعودية - شارع النزهة - مدينة نصر - القاهرة
التليفون: 24150615

و يعتبر صندوق استثمار بنك أبو ظبي الاول مصر (الأول) للسيولة ذو العائد اليومي التراكمي هو الصندوق الثاني الذي يقوم بمراجعته مع صندوق استثمار شفا الأورمان الخيري الأول - صندوق الخيرات الدين **التزامات مراقب حسابات الصندوق:**

1. يلتزم مراقب الحسابات بأداء مهامه وفقاً لمعايير المراجعة المصرية.
2. مراجعة القوائم المالية في نهاية كل سنة مالية ويتم إصدارها خلال النصف الأول من السنة المالية التالية مرفقاً بها تقريراً عن نتيجة مراجعته.



٤٦٦٦*

3. إجراء فحص دوري محدود كل ستة أشهر للقوائم المالية للصندوق والتقارير لنصف السنوية عن نشاط الصندوق ونتائج أعماله عن هذه الفترة ويتعين أن يتضمن التقرير بيان ما إذا كانت هناك حاجة لإجراء أية تعديلات هامة أو مؤثرة على القوائم المالية المذكورة ينبغي إجرائها، وكذا بيان مدى اتفاق أسس تقييم أصول والتزامات الصندوق وتحديد قيمة وثائق الاستثمار خلال الفترة موضع الفحص تماثياً مع الإرشادات الصادرة عن الهيئة في هذا الصدد.
4. فحص القوائم المالية السنوية ونصف السنوية واعداد تقرير بنتيجة المراجعة مبيناً ما إذا كان المركز المالي للصندوق يعبر في كل جوانبه عن المركز المالي الصحيح للصندوق وعن نتيجة نشاطه في نهاية الفترة المعد عنها التقرير.
5. لمراقب الحسابات الحق في الاطلاع على دفاتر الصندوق وطلب البيانات، والإيضاحات وتحقق الموجودات والالتزامات.



⁴ بموجب موافقة الهيئة في 2023/06/11

البند الثالث عشر : مدير الاستثمار

اسم مدير الاستثمار: شركة إتش سي للأوراق المالية والاستثمار
الشكل القانوني: شركة مساهمة مصرية
رقم الترخيص وتاريخه: 147 - 2001/05/20
التأشير بالسجل التجاري: 47038 - استثمار القاهرة

اعضاء مجلس الإدارة:

السيد / حسين حسن شكري
السيد / على حسين حسن شكري
السيدة / هبة الله طارق
السيد / شريف محمد على أحمد
السيدة / ليلي احمد محمد عاشور
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
عضو مجلس إدارة تنفيذي (ممثل عن شركة اتش سي هولدينج)
عضو مجلس الإدارة - غير تنفيذي مستقل
عضو مجلس الإدارة - غير تنفيذي مستقل

هيكل المساهمين:

الاسم	الجنسية	نسبة الأسهم %
الأستاذ/ حسين حسن شكري	مصري	69.49%
شركة اتش سي هولدينج	مورشيون	30.49%
آخرون (مصريون)	مصريون	0.02%



استقلالية مدير الاستثمار عن الصندوق والاطراف ذات العلاقة:

لا يحتفظ مدير الاستثمار بأية استثمارات بالصندوق، كما أنه ليس مساهمًا، كما أنه ليس طرفًا من الأطراف ذوي العلاقة بالصندوق وليس عضوًا بمجلس إدارة أيًا منهم.

اسم المسئول عن إدارة محفظة الصندوق:

ويقوم على إدارة محفظة الصندوق الأستاذ/ وائل وجيه والذي يشغل منصب رئيس أدوات الدين. التحق بشركة اتش سي في 2002 ويقوم بإدارة عدد من صناديق الاستثمار النقدية وأدوات الدين، وله خبرة أكثر من 20 سنة في مجال الاستثمار والأوراق المالية وإدارة الأصول.

مخلص الاعمال السابقة لمدير الاستثمار:

- مدير الاستثمار شركة متخصصة في مزاوله نشاط إدارة صناديق الاستثمار ومحافظ الاستثمار وتدير حالياً الصناديق التالية:
1. صندوق استثمار بنك قناة السويس ذو العائد الدوري و التراكمي (صندوق أسهم)
 2. صندوق الاستثمار الثاني للبنك الزراعي المصري للسبيلة ذو العائد اليومي التراكمي- الحصاد اليومي (صندوق نقدي)
 3. صندوق استثمار بنك قنر الوطنى الاهلى الثالث ذو العائد الدوري التراكمي- تداول (صندوق أسهم)
 4. شركة صندوق استثمار مصر المستقبل ذو العائد الدوري التراكمي (صندوق أسهم)
 5. صندوق استثمار بنك كريدى اجريكول- مصر الرابع - الثقة - صندوق متوازن مع توزيع جوائز(صندوق متوازن)
 6. صندوق استثمار بنك ابوظبى الاول مصر(اطمنان) لحماية رأس المال ذو العائد اليومي التراكمي

تاريخ العقد المحرر بين الصندوق ومدير الاستثمار: 2012/ 12 / 23

وفقا لآخر تحديث لمجلس إدارة مدير الاستثمار في 2023/12/31
وفقا لآخر تحديث لهيكل مساهمى مدير الاستثمار في 2023/12/31

7 وفقا لآخر تحديث لاسماء و عدد الصناديق تحت الإدارة في 2023/12/31



المراقب الداخلي لمدير الاستثمار و التزاماته:

- 1- يقوم السيد/ عمرو بركات رئيس الالتزام بالشركة بمساعدة ابات المراقب الداخلي لمدير الاستثمار، ويلتزم بالاتي:
- الالتزام بالاحتفاظ بملف لجميع شكاوى العملاء وبما تم اتخاذه من اجراءات لمعالجة هذه الشكاوى مع إخطار الهيئة بالشكاوى التي لم يتم حلها خلال اسبوع من تاريخ تقديمها.
- 2- الالتزام بإخطار الهيئة بكل مخالفة للقانون ولانته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا لهما او اي مخالفة لنظم الرقابة بالشركة وعلى وجه الخصوص مخالفة القيود المتعلقة بالسياسة الاستثمارية للصندوق وذلك إذا لم يتم مدير الاستثمار بإزالة أسباب المخالفة خلال اسبوع من تاريخ حدوثها.

وسائل الاتصال بالمراقب الداخلي : ت: 35355999

الالتزامات القانونية على مدير الاستثمار:

- يلتزم مدير الاستثمار بكافة القواعد التي تحكم النشاط وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال ولانته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما، وعلى الأخص ما يلي :
1. التحري عن الموقف المالي للشركات المصدرة للأوراق التي يستثمر الصندوق أمواله فيها.
 2. مراعاة الالتزام بضوابط الإفصاح عن أية أحداث جوهرية بشأن الأوراق المالية وغيرها من أوجه الاستثمار التي يستثمر فيها الصندوق جزءاً من أمواله.
 3. الاحتفاظ بحسابات مستقلة لكل صندوق يتولى إدارة استثماراته.
 4. امساك الدفاتر والسجلات اللازمة لمباشرة نشاطه.
 5. إخطار كل من الهيئة ولجنة اشراف الصندوق باي تجاوز لحدود او ضوابط السياسة الاستثمارية المنصوص عليها في اللائحة فور حدوثها وإزالة اسبابها خلال مدة لا تتجاوز اسبوع من تاريخ حدوثها ويجوز لمدير الاستثمار ان يطلب من الهيئة مد هذه المهلة في حالة وجود مبرر تقبله الهيئة.
 6. موافاة الهيئة بتقارير نصف سنوية عن نشاطه ونتائج أعماله ومركزه المالي.

و في جميع الاحوال يلتزم مدير الاستثمار ببذل عناية الرجل الحرص في إدارته لاستثمارات الصندوق وأن يعمل على حماية مصالح الصندوق وحملة الوثائق في كل تصرف أو إجراء.



٤٦١٦٠

ضوابط عمل مدير الاستثمار:

1. أن يعمل مدير الاستثمار على تحقيق الأهداف الاستثمارية للصندوق الواردة بهذه النشرة.
2. أن تكون قرارات الاستثمار متفقة مع ممارسات الاستثمار الحكيمة مع الأخذ في الاعتبار مبدأ توزيع المخاطر وعدم التركيز.
3. تجنب تعارض المصالح بين صناديق الاستثمار التي يديرها بتوزيع الصفقات التي تتم من خلال السوق على الصناديق التي يتولى إدارتها بصورة عادلة.
4. توزيع وتنويع الاستثمارات داخل الصندوق وذلك لتخفيض المخاطر وبما يكفل تحقيق الجدوى أو الأهداف الاستثمارية لأموال الصندوق.
5. مراعاة مبادئ الأمانة وحسن النية و الشفافية في تعاملاته باسم الصندوق و لحسابه.
6. موافاة الهيئة ببيانات كافية عن استثمارات الصندوق طبقاً للقواعد الواردة في القانون بعد اعتمادها من أمين الحفظ.
7. الإفصاح الفوري عن الأحداث الجوهرية التي تطرأ أثناء مباشرة الصندوق لنشاطه لكل من الهيئة وحملة الوثائق.
8. توفير المعلومات الكافية التي تمكن المستثمرين الجدد وحملة الوثائق من اتخاذ قرارهم الاستثماري.
9. التزود بما يلزم من موارد وإجراءات لتأمين ممارسة أفضل لنشاطه.



10. تأمين منهج ملائم لإيصال المعلومات ذات الفائدة لحملة الوثائق.
11. وضع القواعد اللازمة لتنظيم عمليات شراء وبيع موظفي مدير الاستثمار والعاملين لديه لوثائق الاستثمار الصادرة عن الصندوق التي يتولى إدارتها على أن يتم إصدار هذه القواعد من الهيئة.
12. يتنزم بإيداع المبالغ المطلوبة لموافاة طلبات الاسترداد في حساب الصندوق لدى البنك.
13. الالتزام بكافة القواعد التي تحكم النشاط وفقاً لأحكام القانون.
14. التعاون مع شركة خدمات الإدارة فيما يخص تزويدها بالبيانات اللازمة للقيام بمهامها الواردة بالبنند الرابع عشر من هذه النشرة

يحظر على مدير الاستثمار القيام بالأعمال الآتية:

- 1- اتخاذ أى إجراء أو إبرام أى تصرف ينطوي على تعارض بين مصلحة الصندوق ومصلحته أو مصلحة أى صندوق آخر يديره أو مصلحة المساهمين في الصندوق أو المتعاملين معه إلا إذا حصل على موافقة جماعة حملة الوثائق المسبقة وفقاً لأحكام الواردة بالفصل الثاني من الباب الثالث من اللائحة التنفيذية.
 - 2- البدء في استثمار أموال الصندوق قبل غلق باب الاكتتاب في وثائقه، ويكون له إيداع أموال الاكتتاب في احد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي وتحصيل عوائدها.
 - 3- شراء أوراق مالية غير مقيدة ببورصة الأوراق المالية في مصر أو في الخارج أو مقيدة في بورصة غير خاضعة لإشراف سلطة رقابية معادلة للهيئة وذلك إلا الحالات والحدود التي تضعها الهيئة.
 - 4- استثمار أموال الصندوق في شراء أوراق مالية لشركات تحت التصفية أو حكم بشهر إفلاسها.
 - 5- استثمار أموال الصندوق في شراء وثائق استثمار لصندوق آخر يديره إلا في حملة الاستثمار في صناديق اسواق النقد.
 - 6- تنفيذ العمليات من خلال اشخاص مرتبطة دون افصاح مسبق للجنة الاشراف على عمل الصندوق، وموافقة جماعة حملة الوثائق في الحالات التي تستوجب ذلك.
 - 7- التعامل على وثائق استثمار الصندوق الذي يديره إلا في الحدود ووفقاً للموافقة التي تحددها الهيئة.
 - 8- القيام بأية أعمال أو تصرفات لا تهدف إلا الى زيادة العمولات أو المصاريف أو الاعتب أو الى تحقيق كسب أو ميزة له أو لمديره أو العاملين به.
 - 9- طلب الاقتراض في غير الأغراض المنصوص عليها في هذه النشرة ٤٦٤
 - 10- نشر بيانات أو معلومات غير صحيحة أو غير كاملة أو غير منققة أو حجب معلومات أو بيانات جوهرية.
 - 11- مزاوله أية أعمال مصرفية باسم الصندوق، وبصفة خاصة لا يجوز له إقراض الغير أو كفالته في الوفاء بدينه
- وفي جميع الاحوال يحظر على مدير الاستثمار القيام بأي من الاعمال أو الانشطة التي يحظر على الصندوق الذي يديره القيام بها أو التي يترتب عليها الاخلال باستقرار السوق أو الإضرار بحقوق حملة الوثائق .

حدود تعامل مدير الاستثمار باسم الصندوق:

1. يجوز إرسال تعليمات بجميع التحويلات لصالح الصندوق.
2. يجوز لمدير الاستثمار التعامل باسم الصندوق في ربط أو تسييل الودائع البنكية وفتح الحسابات لدى أى بنك خاضع لإشراف البنك المركزي المصري ولدى شركات تداول وحفظ الأوراق المالية.
3. يجوز لمدير الاستثمار ربط و تسييل الأوعية الادخارية الاستثمارية و شراء و بيع و الاكتتاب في وثائق صناديق الاستثمار النقدية وان يبيع ويشترى السندات وأذون الخزانة والصكوك بأنواعها والتعامل على شهادات الاستثمار وشهادات الادخار وكذلك أدوات الدين الأخرى وما يستجد من الأوراق والأدوات

تمت من الأوراق المالية رقم ١٤٧
تاريخ ١٤٧٠٠٠٠٠٠
محل التوقيع: ١٤٧٠٠٠٠٠٠

- الاستثمارية الأخرى على أن يتم التصرف أو التعامل في أو على هذه الحسابات والأوراق المالية و الأدوات الاستثمارية بأسم الصندوق بموجب أوامر مكتوبة صادرة منه للجهة المتعامل معها.
4. يجوز إجراء كافة أنواع الإدارة والإصرات المتعلقة بالنقدية والأوراق المالية المستثمرة في الصندوق.
5. يجوز لمدير الاستثمار تمثيل الصندوق في جماعات حملة السندات والصكوك بأنواعها والأوراق المالية الأخرى.

البند الرابع عشر : شركة خدمات الإدارة

اسم الشركة: شركة فندداتا لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار (ش.م.م.) - والكائن مقرها الرئيسي في 54 شارع النور (ميشيل باخوم سابقاً)
الشكل القانوني: - شركة مساهمة مصرية منشأة وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية
رقم الترخيص وتاريخه: ترخيص رقم (605) لسنة 2010
التأشير بالسجل التجاري: سجل تجاري رقم (203445) الجيزة



اعضاء مجلس الإدارة:

- | | |
|--------------------------|---|
| رئيس مجلس الإدارة | 1. الأستاذ / مصطفى رفعت مصطفى القطب |
| عضو مجلس الإدارة المنتدب | 2. السيد / محمود فوزى عبد المحسن |
| عضو مجلس إدارة | 3. الأستاذ / شريف محمد أدهم |
| عضو مجلس إدارة | 4. الأستاذ / ياسر أحمد مصطفى أحمد عمارة |
| عضو مجلس إدارة | 5. الأستاذ / أيمن أحمد توفيق |
| عضو مجلس إدارة | 6. السيدة/ دعاء أحمد توفيق عبد الحميد |

هيكل المساهمين:

- | | |
|--------------|---------------------------------------|
| بنسبة 99.8% | 1. السيد/ مصطفى رفعت مصطفى القطب |
| بنسبة 0.10 % | 2. السيد/ أيمن أحمد توفيق عبد الحميد |
| بنسبة 0.10 % | 3. السيدة/ دعاء أحمد توفيق عبد الحميد |

استقلالية الشركة عن الصندوق والاطراف ذات العلاقة:

بناءً على ما سبق فإن شركة خدمات الإدارة مستقلة عن الصندوق والجهة المؤسسة ومدير الاستثمار وفقاً للمعايير المنصوص عليها في قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 88 لسنة 2009 بشأن ضوابط عمل شركات خدمات الإدارة لصناديق الاستثمار.

خبرات الشركة :

شركة فندداتا هي شركة متخصصة في خدمة صناديق الاستثمار للسوق المصري والعربي وهي تأسست سنة 2010 مع بداية تفعيل القانون لشركات خدمة الإدارة و حيث ان مؤسس الشركة لديهم خبرة طويلة من الناحية المالية والتكنولوجية في هذا المجال تربو على نحو 25 سنة وذلك لتقديم أفضل وأحسن خبرة في هذا المجال إلى البنوك المصدرة لصناديق الاستثمار.

* وفقاً لآخر تحديث لمجلس إدارة شركة خدمات الإدارة 2022/12/31



فند داتا لديها الكفاءات المتخصصة ذو الخبرة الواسعة في الاستشارات الخاصة بصناديق الاستثمار ومراجعة حساباتها وعمليات التدقيق والحوكمة والمراقبة الداخلية ، كل هذا باستخدام أحدث التقنيات التكنولوجية والإدارية. وتتولى الشركة تقديم خدماتها إلى عدد من الصناديق الاستثمار المتنوعة والممولة في السوق المصري

تاريخ التعاقد: 2014

التزامات شركة خدمات الإدارة وفقا للقانون:

1. إعداد بيان يومي بعدد الوثائق القائمة للصندوق ويتم الإفصاح عنه في نهاية كل يوم عمل وإخطار الهيئة به في المواعيد التي تحددها .
2. حساب صافي قيمة الوثائق للصندوق .
3. الالتزام بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 130 لعام 2014 بشأن ضوابط تقييم شركات خدمات الإدارة لصافي أصول الصندوق.
4. قيد المعاملات التي تتم على وثائق الاستثمار.
5. إعداد القوائم المالية للصندوق وفقا لمعايير المحاسبة المصرية، وتقديمها للجنة الاشراف على الصندوق على أن يتم مراجعتها بمعرفة مراقب حسابات الصندوق المقيد بالسجل المعد لذلك بالهيئة .
6. تمكين مراقب حسابات الصندوق من الاطلاع على الدفاتر و المستندات الخاصة بأموال الصندوق المستمرة، كما يلتزم بموافاتهم بالبيانات و الإيضاحات التي يطلبونها خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام من تاريخ طلبها لها.
7. إعداد وحفظ سجل ألي بحاملي وثائق الصندوق، ويعد سجل حملة اوثائق قرينة على ملكية المستثمرين للوثائق المثبتة فيه ، كما تلتزم الشركة بتدوين البيانات التالية في هذا السجل :-
 أ. عدد الوثائق وبيانات ملاكها وتشمل الاسم والجنسية والعنوان ورقم تحقيق الشخصية بالنسبة للشخص الطبيعي ورقم السجل التجاري بالنسبة للشخص الاعتباري .
 ب. تاريخ القيد في السجل الألي .
 ج. عدد الوثائق التي تخص كل من حملة الوثائق بالصندوق.
 د. بيان عمليات الشراء والاسترداد الخاصة بوثائق الاستثمار .

وفي جميع الأحوال تلتزم شركة خدمات الإدارة ببذل عناية الرجل الحريص في قيامها بأعمالها وخاصة عند تقييمها لأصول والتزامات الصندوق وحساب صافي قيمة الوثائق وبما ورد بنص المادة 167 من اللائحة التنفيذية.

مهام اضافية طبقا للتعاقد:

كما تلتزم شركة خدمات الإدارة بمهام اضافية طبقاً للتعاقد منها على سبيل المثال لا الحصر :-

- 1- موافاة الجهة المؤسسة للصندوق ومدير الاستثمار بسعر وثيقة الصندوق في الموعد المتفق عليه في كل يوم عمل من أيام الاسبوع.
- 2- تنفيذ كافة الالتزامات الواردة و الواجب القيام بها من قبل شركة خدمات الإدارة طبقا لللائحة التنفيذية للقانون و كذلك تعليمات الهيئة.



البند الخامس عشر : أمين الحفظ

اسم أمين الحفظ: بنك مصر 9

الشكل القانوني: شركة مساهمة مصرية

العنوان: 6 شارع دكتور مصطفى أبو زهرة مدينة نصر خلف فندق سونستا

استقلالية أمين الحفظ عن الصندوق والاطراف ذات العلاقة مع مراعاة أحكام المادة (165) من اللائحة:
أمين الحفظ من غير المرتبطين بأي من الصندوق أو مدير الاستثمار أو شركة خدمات الإدارة أو أي من الأطراف المرتبطة بهم.

التزامات أمين الحفظ وفقاً لللائحة التنفيذية:



- أ. الالتزام بحفظ الاوراق المالية التي يستثمر الصندوق امواله فيها.
- ب. الالتزام بتقديم بيان كل ثلاثة اشهر عن هذه الاوراق الماليه للهيئة.
- ج. الالتزام بتحصيل عوائد الاوراق المالية التي يساهم فيها الصندوق.
- د. الالتزام بكافة القواعد التي تصدرها الهيئة في هذا الشأن

البند السادس عشر: الاكتتاب في الوثائق

٤٦٦٠

حقوق الوثائق:

- تمثل كل وثيقة حصة نسبية في صافي أصول الصندوق حيث يقتصر شرائها أو استرداد قيمتها فقط من خلال البنك المؤسس وفروعه، وتخول الوثائق لحاملها حقوقاً متساوية قبل الصندوق ويشارك حاملو الوثائق في الأرباح والخسائر الناتجة عن استثمارات الصندوق كل حسب ما يملكه من وثائق وكذلك عند التصفية. ولا يجوز تداول الوثائق بالشراء أو البيع بين اصحابها مباشرة
1. البنك متلقى طلبات الاكتتاب/ الشراء والاسترداد: بنك أبو ظبي الاول وجميع فروع المنتشرة في جمهورية مصر العربية.
2. الحد الأدنى و الأقصى للاكتتاب في الوثائق: يكون الحد الأدنى للاكتتاب أو الشراء لأول مرة 50 (خمسون) وثيقة ولا يوجد حد أقصى للاكتتاب/ الشراء.
3. كيفية الوفاء بقيمة الوثائق المكتتب فيها / المشتراة: يجب على المكتتب / المشتري ان يقوم بالوفاء بكامل قيمة الوثائق المكتتب فيها / المشتراة فور التقدم بطلب الاكتتاب/ الشراء طرف البنك طبقاً للقيمة الاسمية عند الاكتتاب أو طبقاً لقيمة الوثيقة في نهاية يوم تقديم طلب الشراء عند الشراء.
4. أهلية الاستثمار: يحق الاكتتاب و الشراء في وثائق صندوق الاستثمار للمصريين و الأجانب سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين طبقاً للشروط الواردة في هذه النشرة.
5. مصاريف الإصدار أو الاكتتاب: لا يتم تحصيل أي مصروفات أو عمولات لعمليات الاكتتاب / الشراء في الوثائق.
6. المدة المحددة لتلقي الاكتتاب: يفتح باب الاكتتاب في وثائق الاستثمار التي يصدرها الصندوق بعد انقضاء 15 (خمس عشرة) يوماً من تاريخ نشر نشرة الاكتتاب في صحيفتين مصريتين يوميتين واسعتي الانتشار ولمدة شهرين و يجوز غلق باب الاكتتاب بعد 15 (خمس عشرة) يوماً على الأقل إذا تمت تغطية قيمة الاكتتاب بالكامل.
7. طبيعة الوثيقة من حيث الإصدار: تخول الوثائق حقوقاً متساوية لحاملها قبل الصندوق ويشارك حملة الوثائق في الأرباح والخسائر الناتجة عن استثمارات الصندوق كل بنسبة ما يمتلك من وثائق وكذلك الأمر فيما يتعلق بصافي أصول الصندوق عند التصفية.

تم من الأوراق المالية والصندوق رقم 10/29
تاريخ 2023/10/29
مجلس إدارة الشركة

9 بموجب موافقة الهيئة بتاريخ 2023/10/29

8. الاكتتاب في/ شراء وثائق الصندوق: يتم الاكتتاب في / شراء وثائق استثمار الصندوق بموجب شهادة اكتتاب موقع عليها من ممثل البنك متلقى الاكتتاب متضمنة المعلومات الواردة بالمادة (156) من اللائحة التنفيذية.

9. تغطية الاكتتاب:

- إذا انتهت المدة المحددة للاكتتاب دون الاكتتاب في جزم وثائق الاستثمار التي تم طرحها للاكتتاب البالغ قيمتها 100 مليون جنيه يجوز للصندوق تعديل قيمة الأموال المراد استثمارها بالاكتفاء بما تم تغطيته من الوثائق بشرط ألا يقل عن 50% (خمس في المائة) من مجموع الوثائق المصدرة ، و في هذه الحالة يجب تغيير جميع مستندات الصندوق بما يتفق مع قيمة الوثائق المكتتب فيها.
- يسقط ترخيص الصندوق إذا لم يتم تعديله طبقاً للحالة السابقة أو كان عدد الوثائق التي تم الاكتتاب فيها أقل من 50% (خمس في المائة) وعلى البنك الذي تلقى مبالغ من المكتتبين أن يرد إليهم هذه المبالغ كاملة فور طلبها.
- يجوز قبول اكتتابات حتى مبلغ خمسمائة مليون جنيه وهو خمسين مثل حجم الوثائق المكتتب فيها من البنك في الصندوق والبالغ قيمتها 10,000,000 (عشرة مليون) جنيه مصري، وذلك مع مراعاة إخطار الهيئة وفقاً للضوابط الخاصة بزيادة حجم الصناديق.
- إذا زادت طلبات الاكتتاب في الوثائق المطروحة عن عدد 5 (خمس) مليون وثيقة بقيمة أسبوعية 100 جنيهاً وقيمة إجمالية خمسمائة مليون جنيه ، يتم توزيع الوثائق المطروحة على المكتتبين كل بنسبة مما اكتتب به ، وتجبر الكمور التي تنشأ عن عملية التخصيص لصالح صغار المكتتبين.



البند السابع عشر : جماعة حملة الوثائق

٤٦٦٠

أولاً/ جماعة حملة الوثائق ونظام عملها:

تتكون من حملة وثائق صندوق الاستثمار جماعة يكون غرضها حماية المصالح المشتركة لأعضائها ويتبع في تكوينها وإجراءات الدعوة لاجتماعها الأحكام والقواعد المنصوص عليها في قانون سوق رأس المال واللائحة التنفيذية بالنسبة إلى جماعة حملة السندات وصكوك التمويل والأوراق المالية الأخرى، ويتم تشكيل الجماعة واختيار الممثل القانوني لها وعزله دون التقيد بضرورة توافر نسب الحضور الواردة بالفقرة الثالثة من المادة (70)، والفقرتين الأولى والثالثة من المادة (71) من اللائحة التنفيذية، ويحدد البنك المؤسس للصندوق ممثل له لحضور اجتماعات الجماعة والتصويت على قراراتها في حدود عدد الوثائق التي يملكها.

ثانياً/ تختص جماعة حملة الوثائق بالنظر في اقتراحات لجنة الإشراف طبقاً لأحكام المادة 164 من اللائحة التنفيذية :

1. تعديل السياسة الاستثمارية للصندوق.
2. تعديل حدود حق الصندوق في الاقتراض.
3. الموافقة على تغيير مدير الاستثمار.
4. إجراء أية زيادة في أتعاب الإدارة ومقابل الخدمات والعمولات، وأية زيادة في الأعباء المالية التي يتحملها حملة الوثائق.
5. الموافقة المسبقة على تعاملات الصندوق التي قد تنطوي على تعارض في المصالح أو تعتبر من عقود المعاوضة.
6. تعديل قواعد توزيع أرباح الصندوق.
7. تعديل أحكام استرداد وثائق الصندوق.
8. الموافقة على تصفية أو مد أجل الصندوق قبل انتهاء مدته.
9. تعديل مواعيد استرداد الوثائق في حالة زيادة المدة التي يتم فيها الاسترداد والمنصوص عليها في هذه النشرة.



وكذلك الموافقة على تعامل الأشخاص المنصوص عليهم بالمادة 173 من اللائحة التنفيذية لقانون 95 لسنة 1992 على وثائق الصندوق المرتبطين به في ضوء الضوابط التي تضعها الهيئة.

وتصدر قرارات الجماعة بأغلبية الوثائق الحاضرة، وذلك فيما عدا القرارات المشار إليها بالبند (1، 6، 7، 8، 9) فتصدر بأغلبية ثلثي الوثائق الحاضرة.

وفي جميع الأحوال لا تكون قرارات جماعة حملة الوثائق نافذة إلا بعد التصديق عليها من الهيئة.

البند الثامن عشر : شراء و استرداد الوثائق

استرداد الوثائق (يومي) :

1. يجوز لأي مكتب في الصندوق أن يسترد بعض أو جميع وثائقه بالتقدم بطلب الاسترداد يوماً خلال ساعات العمل الرسمية ليوم العمل حتى الساعة الثانية عشر ظهراً لدى فروع البنك المؤسس للصندوق ويتعين حضور حامل الوثيقة أو الوكيل عنه بصورة قانونية لإيداع طلب الاسترداد وتحسب قيمة الوثائق على أساس نصيب الوثيقة في صافي أصول الصندوق في نهاية يوم عمل تقديم طلب الاسترداد وفقاً للمعادلة المشار إليها بالبند (19) من هذه النشرة.
2. يتم خصم قيمة الوثائق المطلوب استردادها من أصول الصندوق اعتباراً من اليوم التالي لتقديم طلب الاسترداد ويلتزم البنك بالوفاء بقيمة الوثائق المطلوب استردادها في يوم العمل التالي من تاريخ طلب الاسترداد.
3. لا يوجد مصاريف أو عمولات استرداد.
4. يتم استرداد وثائق استثمار الصندوق بتسجيل عدد الوثائق المستردة في سجل حملة الوثائق لدى شركة خدمات الإدارة ويتم تحديد قيمة الوثيقة في نهاية كل يوم عمل والتي يتم الإعلان عنها صباح يوم العمل التالي في جميع فروع البنك بالإضافة إلى الإعلان عن السعر الأسبوعي يوم العمل الأول من كل أسبوع في جريدة صباحية يومية واسعة الانتشار.
5. لا يجوز للصندوق أن يرد إلى حملة الوثائق قيمة وثائقهم أو أن يوزع عليهم عانداً بالزيادة لشروط الإصدار، ويلتزم الصندوق باسترداد وثائق الاستثمار بمجرد الطلب وبما يتفق وأحكام القانون.



الافتراض لمواجهة طلبات الاسترداد:

يحظر على الصندوق الافتراض إلا لمواجهة طلبات الاسترداد وفقاً للضوابط التالية:

- أن لا تزيد مدة القرض على اثني عشر شهر.
- أن لا يتجاوز مبلغ القرض ١٠% من قيمة وثائق الاستثمار القائمة وقت تقديم طلب القرض.
- أن يتم بذل عناية الرجل الحريص بالافتراض بأفضل شروط ممكنة بالسوق.

وكذا متى توافرت الشروط التالية:

- بعد استخدام كافة الأدوات المالية القابلة إلى تحويل إلى نقدية لمقابلة طلبات الاسترداد.
- انخفاض تكلفة الافتراض عن تكلفة تمويل استثمارات الصندوق القائمة ويتحدد ذلك بناءً على تقرير معد من مدير الاستثمار ويتم الموافقة عليه من لجنة الاشراف على الصندوق.
- يتم الافتراض من أحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري

السداد النسبي أو الوقف المؤقت لعمليات الاسترداد وفقاً لأحكام المادة 159 من اللائحة التنفيذية :

يجوز للجنة الاشراف على الصندوق ، بناءً على اقتراح مدير الاستثمار، في الظروف الاستثنائية أن يقرر السداد النسبي أو وقف الاسترداد مؤقتاً ، ولا يكون القرار نافذاً إلا بعد اعتماد الهيئة له وبعد مراجعة أسبابه ومدى ملائمة مدة الوقف أو نسبة الاسترداد للحالة الاستثنائية التي تبرره .



وتعد الحالات التالية ظروفًا استثنائية:

1. تزامن طلبات الاسترداد من الصندوق وبلوغها حدًا كبيرًا يعجز معها مدير الاستثمار عن الاستجابة لها.
2. عجز مدير الاستثمار عن تحويل الأوراق المالية المكونة لمحفظة الصندوق إلى مبالغ نقدية لأسباب خارجة عن إرادته.
3. حالات القوة القاهرة.

ولا يجوز لمدير الاستثمار قبول أو تنفيذ أي طلبات شراء جديدة أثناء فترة إيقاف عمليات الاسترداد إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة المسبقة.

ويلتزم مدير الاستثمار بإخطار حاملي وثائق الصندوق عند إيقاف عمليات الاسترداد عن طريق الاعلان بفروع البنك، وأن يكون ذلك كله بإجراءات موثقة، ويتم إجراء مراجعة مستمرة لأسباب إيقاف عمليات الاسترداد والإعلام المستمر عن عملية التوقف. ويجب إخطار الهيئة وحاملي وثائق الاستثمار بانتهاء فترة إيقاف عمليات الاسترداد عن طريق الاعلان بفروع البنك.

شراء الوثائق (يومي):

1. يتم تلقي طلبات شراء وثائق الاستثمار الجديدة يومياً خلال ساعات العمل الرسمية حتى الساعة الثانية عشر ظهراً بفروع البنك المؤسس للصندوق على أن يتم تسوية قيمتها في يوم العمل التالي على أساس نصيب الوثيقة في صافي القيمة السوقية لأصول الصندوق في نهاية يوم عمل تقديم طلب الشراء.
2. يكون للصندوق حق إصدار وثائق استثمار جديدة من خلال البنك وفروعه طبقاً لأحكام المادة (147) من الفصل الثاني من لائحة القانون وضوابط الهيئة العامة للرقابة المالية والبنك المركزي بشأن زيادة حجم الصندوق.
3. لا يوجد مصروفات أو عمولات شراء للوثائق.
4. ويتم شراء وثائق استثمار الصندوق بتسجيل عدد الوثائق المشتراة في سجل حملة الوثائق لدى شركة خدمات الإدارة.
5. في جميع الأحوال تتم عملية شراء الوثائق الجديدة دون الإخلال بأحكام المادة (158) من اللائحة التنفيذية.



البند التاسع عشر : التقييم الدوري

يجب مراعاة الضوابط الصادرة بموجب قرار مجلس ادارة الهيئة رقم 130 لسنة 2014 بشأن ضوابط تقييم شركات خدمات الادارة لصافي اصول الصندوق .

يتم تقييم أصول الصندوق يومياً بواسطة شركة خدمات الإدارة بهدف تحديد القيمة الشرائية والبيعية للوثيقة في نهاية يوم العمل ، والتي يتم الإعلان عنها في اليوم التالي بفروع البنك.

احتساب قيمة الوثيقة :

تحدد قيمة الوثيقة على أساس نصيب الوثيقة من صافي قيمة أصول الصندوق و ذلك على النحو التالي :-
(إجمالي أصول الصندوق - إجمالي الإلتزامات) مقسوماً على (عدد وثائق الاستثمار القائمة)

أ - إجمالي أصول الصندوق تتمثل في:-

1. إجمالي النقدية بالصندوق والحسابات الجارية وحسابات الودائع بالبنوك.
2. إجمالي الإيرادات المستحقة والتي تخص الفترة السابقة على التقييم والتي لم يتم تحصيلها بعد.
3. يضاف إليها قيمة الاستثمارات المتداولة كالاتي:



- أ. وثائق الاستثمار في صناديق الاستثمار الأخرى تقيم على أساس آخر قيمة استردادية معلنة أو تقييم الوثيقة .
 - ب. انون الخزانة تقيم طبقاً لسعر الشراء مضافاً إليه الفائدة المستحقة من يوم الشراء حتى يوم التقييم طبقاً للعائد المحسوب على أساس سعر الشراء .
 - ج. السندات تقيم وفقاً لتبويب هذا الاستثمار أما لغرض الاحتفاظ أو المتاجرة بما يتفق مع معايير المحاسبة المصرية .
 - د. شهادات الادخار البنكية وشهادات الاستثمار تقيم طبقاً لسعر الشراء مضافاً إليه العائد المستحق عن الفترة من تاريخ الشراء أو آخر تاريخ صرف العائد أيهما أقرب وحتى يوم التقييم .
 - هـ. الصكوك مقيمة طبقاً لسعر الإقبال الصافي مضافاً إليها العوائد المستحقة عن الفترة من آخر كربون وحتى يوم التقييم .
 - و. يضاف إليها قيمة باقي عناصر أصول الصندوق .
4. إجمالي عمليات البيع التي لم يتم تسويتها بعد مخصوماً منها عمولات العمولة وكافة العمولات والرسوم المرتبطة .



ب- إجمالي الالتزامات تتمثل فيما يلي:

1. إجمالي الالتزامات التي تخص الفترة السابقة على التقييم والتي لم يتم خصمها بعد والتي التزامات متداولة أخرى .
2. حسابات البنوك الدائنة مثل التسهيلات الائتمانية في حالة تحققها .
3. المخصصات الواجب تكوينها لمواجهة التزام حال ويمكن تقديره بدرجة يعتمد عليها ونتائج عن أحداث ماضية والمخصصات التي يتم تكوينها لمواجهة الحالات الخاصة والناجمة عن توقف مصدر السندات أو الصكوك المستثمر فيها عن السداد وكذلك المخصصات المكونة بغرض التحوط من أخطار السوق .
4. المصروفات المستحقة والتي لم تخصم بعد لكل من: أتعاب مدير الاستثمار وأتعاب الجهة المؤسسة وشركة خدمات الإدارة ومصروفات رسوم حفظ الأوراق المالية والعمولات المصرفية ومصروفات التسويق والإعلان والنشر وأتعاب ممثل جماعة حملة الوثائق وأعضاء لجنة الإشراف ومراقب الحسابات والمستشار القانوني والضريبي إن وجداً وكافة المصروفات الإدارية وكذا مجمع استهلاك التكاليف المدفوعة مقدماً للحصول على منافع اقتصادية مستقبلية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية .
5. إجمالي عمليات الشراء التي لم يتم تسويتها بعد محملة بعمولات السمسرة وكافة العمولات والرسوم المرتبطة .
6. قيمة التوزيعات المستحقة لحاملي وثائق الصندوق .
7. المستحق من كافة الأعباء المالية الأخرى المنصوص عليها في بند الأعباء المالية في هذه النشرة .
8. الضرائب المستحقة على استثمارات الصندوق .

ج- الناتج الصافي (ناتج المعادلة)

يتم قسمة صافي ناتج البندين السالفين (إجمالي أصول الصندوق - إجمالي الالتزامات) على عدد وثائق الاستثمار القائمة في نهاية يوم احتساب قيمة الوثيقة بما فيه عدد وثائق الاستثمار المملوكة للجهة المؤسسة .



البند العشرون : أرباح الصندوق والتوزيعات

كيفية التوصل لأرباح الصندوق:

يتم تحديد أرباح الصندوق من خلال قائمة الدخل التي يتم إعدادها بغرض تحديد صافي ربح أو خسارة الفترة المعد عنها القوائم المالية ويتم تصوير قائمة الدخل وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية على أن تتضمن أرباح الصندوق على الأخص الإيرادات التالية:

- التوزيعات المحصلة والمستحقة نتيجة استثمار أموال الصندوق خلال الفترة.
- العوائد المحصلة و اى عوائد اخرى مستحقة عن الفترة نتيجة استثمار أموال الصندوق.
- الأرباح الرأسمالية المحققة الناتجة عن بيع/استرداد الأوراق المالية خلال الفترة.
- الأرباح الغير محققة الناتجة عن الزيادة في صافي القيمة السوقية للأوراق المالية خلال الفترة.
- مخصصات انتفى الغرض منها.
- أية إيرادات اخرى

وللتوصل لـصافي ربح الفترة يتم خصم:

- الخسائر الرأسمالية المحققة الناتجة عن بيع /استرداد الأوراق المالية خلال الفترة.
- الخسائر الغير محققة الناتجة عن النقص في صافي القيمة السوقية للأوراق المالية خلال الفترة.
- نصيب الفترة من : المصروفات الفعلية المباشرة وتشمل التسويق والإعلان والمطبوعات والنشر والمصروفات والعمولات المصرفية وعمولة الحفظ ومصارييف الجهات الحكومية ومصروفات التمويل وأي فوائد دائنة و اى مصروف للضرائب و أتعاب و عمولات البنك ومدير الاستثمار وشركه خدمات الادارة و اى أتعاب و عمولات اخرى لمراقب الحسابات والمستشار القانونى و الضريبي ان وجدا وأي جهة اخرى يتم التعاقد معها وأي اعباء مالية اخرى مشار اليها ببند الأعباء المالية بهذه النشرة.
- نصيب الفترة من المخصصات الواجب تكوينها.
- نصيب الفترة من التكاليف المدفوعة مقدماً للحصول على منافع اقتصادية مستقبلية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.
- نصيب الفترة من المصروفات الادارية الأخرى.

التوزيعات لحاملي وثائق الاستثمار:

- الصندوق ذو أرباح تراكمية ويجوز لمدير الاستثمار تقرير توزيع وثائق مجانية بناءاً على قيمة الأرباح المحققة إذا ما تراءى له ذلك بعد الحصول على موافقة لجنة الاشراف ، ويتم التوزيع بناءاً على قوائم مالية معتمدة ومصنفاً عليها من مراقب الحسابات.
- سيتم الإعلان عن قرار توزيع الوثائق المجانية وموعد التوزيع فور تقريره من قبل مدير الاستثمار على أن يتم الإعلان عن قرار التوزيع وشروطه قبل مواعده بخمسة عشر يوماً على الأقل مع الالتزام بمراعاة المساواة بين حملة الوثائق عند التوزيع.

نقل من الأوراق المالية والاستثمار رقم ١٤٧
توزيعات الأرباح
مستشار المحاسبين (٢٠٠٧)

البند الحادي والعشرون: وسائل تجنب تعارض المصالح

- تتلزم الأطراف ذات العلاقة بتجنب تعارض المصالح مع مراعاة كافة الأحكام الواردة باللائحة التنفيذية للقانون 95 لسنة 1992 الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم 22 لسنة 2014 وعلى الأخص الواردة بالمادة (172) وكذا الأعمال المحفوظ على مدير الاستثمار القيام بها الواردة بالمادة (183 مكرر 20) من اللائحة التنفيذية والمشار إليها بالبنود 13 من هذه النشرة، وكذا قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (58) لسنة 2018، على النحو التالي:
- يلتزم مدير الاستثمار في حالة الدخول في أي من أدوات الاستثمار المختلفة الصادرة عن أي من الأطراف ذوي العلاقة بالجهة المؤسسة أو الأطراف المرتبطة بمراعاة مصالح الصندوق وتجنب تعارض المصالح، والعمل على توفير أفضل الفرص الاستثمارية لحملة الوثائق.
- يجوز لمدير الاستثمار إجراء عمليات تداول باسم ولصالح الصندوق لدى شركة اتش سي لتداول الأوراق المالية (ش.م.م.) وهي أحد الأطراف المرتبطة به، علماً بأن جميع هذه المعاملات تتم وفقاً لنص الشروط والأحكام المنظمة لتعاملات الصندوق لدى شركات التداول المختلفة بالسوق.
- لا يجوز استثمار أموال الصندوق في صناديق أخرى منشأة أو مدارة بمعرفة أي من الأطراف ذات العلاقة فيما عدا الاستثمار في صناديق أسواق النقد واستثمارات الصندوق في صناديق المؤشرات.
- لا يجوز بغير موافقة مسبقة من الهيئة لأي من أعضاء لجنة الإشراف على الصندوق أن يكون عضواً في مجلس إدارة أي من الشركات التي يستثمر الصندوق في أوراقها المالية جزءاً من أموالها، كذلك يحظر على مدير الاستثمار أو أي من أعضاء مجلس إدارته أو العاملين لديه التمثيل بصفتهم الشخصية في أي من مجالس إدارة الشركات التي يستثمر الصندوق جزءاً من أموالها في أوراقها المالية إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة من جماعة حملة الوثائق.
- لا يجوز لمدير الاستثمار أو شركة خدمات الإدارة أو غيرهما من الأطراف ذات العلاقة بالصندوق أو المديرين أو العاملين لديهم التعامل على وثائق الصناديق المرتبطة بها إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة من الهيئة ووفقاً للضوابط والإجراءات التي يضعها مجلس إدارة الهيئة في هذا الشأن.
- الالتزام بالإفصاحات المشار إليها بالبند 23 من هذه النشرة الخاص بالإفصاح الدوري عن المعلومات.
- يلتزم مدير الاستثمار بالإفصاح بالقوائم المالية نصف السنوية عن كافة التعاملات على الأدوات الاستثمارية والأوعية الاندخارية لدى أي طرف من الأطراف المرتبطة وكذا عن كافة الأعباء المالية التي تم سدادها لأي من الأطراف ذوي العلاقة.
- الحصول على موافقة جماعة حملة الوثائق بشكل مسبق على تعاملات الصندوق التي قد تتطوي على تعارض في المصالح أو تعتبر من عقود المعاوضة - مع مراعاة استبعاد الأطراف المرتبطة من التصويت - ويعكس تقرير لجنة الإشراف على الصندوق والقوائم المالية إفصاح كامل عن تلك التعاملات، على أن يلتزم مدير الاستثمار بمراعاة مصالح الصندوق والعمل على توفير أفضل الفرص الاستثمارية لحملة الوثائق.

تعامل الأطراف ذوي العلاقة على وثائق الصندوق:

- في ضوء ما نصت عليه المادة (173) من اللائحة التنفيذية فلا يجوز لمدير الاستثمار أو شركة خدمات الإدارة أو غيرهما من الأطراف ذات العلاقة بالصندوق أو المديرين أو العاملين لديهم التعامل على وثائق الصناديق المرتبطة بها إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة من الهيئة ووفقاً للضوابط والإجراءات التي يضعها مجلس إدارة الهيئة ونظمه قرارها رقم (69) لسنة 2014، وإعمالاً لما تضمنه قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (69) لسنة 2014) بالمادة الثانية بشأن عدم التعامل على الوثائق التي تكون قد توفرت لديهم معلومات أو بيانات غير معلنة

بالسوق ويكون من شأنها التأثير الجوهري على أسعار هذه الوثائق سوف يقوم مدير الاستثمار أو العاملين لديه أو أي من الأطراف ذوي العلاقة المحددة عند الرغبة في استرداد الوثائق المكتتب فيها عند تأسيس الصندوق أو المشتراه في حالة ذلك بالإفصاح المسبق بقررتين استرداد على الأقل للجهة متلقية طلبات الاسترداد على أن يتم تنفيذ طلب الاسترداد بذات الشروط الواردة بنشرة الاكتتاب.



المبند الثاني والعشرون : الإفصاح الدوري عن المعلومات

طبقاً لأحكام المادة (170) من اللائحة التنفيذية، تلتزم الأطراف ذات العلاقة بالصندوق بالإفصاح الدوري عن كافة الأمور المتعلقة بالصندوق واستثماراته وغيرها من الموضوعات التي تهم حملة الوثائق طبقاً لضوابط ووسائل النشر المعتمدة من الهيئة كل فيما يخصه، وعلى الأخص ما يلي:

أولاً: تلتزم شركات خدمات الإدارة بأن تعد وترسل لحملة الوثائق كل ثلاثة أشهر تقريراً يتضمن البيانات الآتية:

- 1- صافي قيمة أصول شركة الصندوق.
- 2- عدد الوثائق وصافي قيمتها والقيمة السوقية الاسترشادية (إن وجدت).
- 3- بيان بأي توزيعات أرباح تمت في تاريخ لاحق على التقرير السابق تقديمه لحملة الوثائق.

ثانياً: يلتزم مدير الاستثمار بالإفصاحات التالية:

- الإفصاح الدوري عن ملخص الأحداث الجوهرية التي تطرأ أثناء مباشرة الصندوق لنشاطه والتي من شأنها التأثير على النشاط أو على المركز المالي الخاص بالصندوق لكل من الهيئة وحملة الوثائق في إحدى الصحف المصرية اليومية واسعة الانتشار الصادرة باللغة العربية، كما يلتزم بأن يتيح بمركزه الرئيسي وفروعه وعلى الموقع الإلكتروني الخاص بالصندوق كافة المعلومات عن هذه الأحداث لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر من تاريخ نشرها

الإفصاح بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية النصف سنوية عن:

- استثمارات الصندوق في الصناديق النقدية المدارة بمعرفة مدير الاستثمار وعن الاستثمار في أي أوراق مالية أخرى مصدرة عن مجموعة مرتبطة بمدير الاستثمار.
- حجم استثمارات الصندوق الموجهة نحو الأوعية الإذخارية المصرفية بالبنك الموديل أو أي بنك البنوك الأخرى ذوي العلاقة.
- كافة التعاملات على الأدوات الاستثمارية لدى أي طرف من الأطراف المرتبطة.
- الأتعاب التي يتم سدادها لأي من الأطراف المرتبطة.

- الإفصاح بشكل سنوي لجماعة حملة الوثائق عن أي تغيير في التقييم الائتماني للسندات وصكوك التمويل المستثمر فيها وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 35 لسنة 2014.

- يلتزم مدير الاستثمار بالإفصاح عن تعامله والعاملين لديه على وثائق الصندوق ويتجنب أي تعارض للمصالح عند تعاملهم على هذه الوثائق وذلك بعد اتباع الإجراءات المنصوص عليها بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 69 لسنة 2014 وللوائح الداخلية الخاصة بالشركة.

ثالثاً: يجب على لجنة الإشراف أن تقدم إلى الهيئة ما يلي:

- 1- تقارير نصف سنوية عن أدائه ونتائج أعماله على أن تتضمن هذه التقارير البيانات التي تفصح عن المركز المالي للصندوق بصورة كاملة وصحيحة بناءً على القوائم المالية التي تعدها شركة خدمات الإدارة، والإفصاح عن الإجراءات التي يتخذها مدير الاستثمار لإدارة المخاطر المرتبطة بالصندوق.
- 2- القوائم المالية (التي أعدها شركة خدمات الإدارة) مرفقاً بها تقرير لجنة الإشراف على الصندوق ومراقب حساباته قبل شهر من التاريخ المحدد للعرض على مجلس إدارة الجهة المنشئة للصندوق، وللهيئة فحص الوثائق والتقارير المشار إليها، وتبلغ الهيئة لجنة الإشراف على الصندوق بملاحظاتها لإعادة النظر فيها بما يتفق ونتاج الفحص، على أن تعرض القوائم المالية السنوية على السلطة المختصة خلال فترة لا تتجاوز 90 يوم من نهاية السنة المالية وبشأن القوائم المالية النصف السنوية تلتزم الشركة (لصندوق) بموافقة الهيئة بتقرير الفحص المحدود لمراقب الحسابات والقوائم المالية نصف السنوية خلال 45 يوم على الأكثر من نهاية الفترة.



رابعاً: الإفصاح عن أسعار الوثائق:

الإعلان يوميا في جميع فروع البنك على أساس اقل يوم العمل السابق بالإضافة إلى إمكانية الاستعلام بالموقع الإلكتروني
<https://www.fabmisr.com.eg/en/personal-banking/investments-funds>

- نشر سعر الوثيقة أسبوعيا في جريدة صباحية يومية واسعة الانتشار ويتحمل الصندوق مصاريف النشر

خامساً/ نشر القوائم المالية السنوية والدورية:

- يلتزم البنك بنشر كامل القوائم المالية السنوية والدورية والايضاحات المتممة لها وتقرير مراقب الحسابات بشأنها على الموقع الإلكتروني الخاص بالصندوق حتى نشر القوائم المالية التالية
- يلتزم البنك بنشر ملخص للقوائم المالية السنوية والايضاحات المتممة لها وتقرير مراقب الحسابات بشأنها بأحد الصحف المصرية اليومية واسعة الانتشار الصادرة باللغة العربية

سادساً/ المراقب الداخلي:

موافقة الهيئة ببيان أسبوعي على أن يشمل تقرير بما يلي:

- 1- مدى التزام مدير الاستثمار بالقانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا لهما ونظم الرقابة بالشركة وعلى وجه الخصوص كافة ما ورد بالفروع التاسع من الفصل الثاني من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم 1992/95
- 2- اقرار بمدى التزام مدير الاستثمار بالسياسة الاستثمارية لكل صندوق يتولى ادارته، مع بيان مخالفة القيود الاستثمارية لأي من تلك الصناديق اذا لم يتم مدير الاستثمار بإزالة اسباب المخالفة خلال اسبوع من تاريخ حدوثها.
- 3- مدى وجود أي شكاوى معلقة لم يتم حلها خلال اسبوع من تاريخ تقديمها للشركة، وفي حالة وجودها يتم بيانها بالاجراء المتخذ بشأنها



البند الثالث والعشرون : انتهاء الصندوق والتصفية

طبقا للمادة (175) من اللائحة التنفيذية ينقضي الصندوق إذا انتهت مدته ولم يتم تجديده أو إذا تحقق للغرض الذي أسس الصندوق من أجله أو واجهته ظروف تحول دون مزاوته لنشاطه.
ولا يجوز تصفية أو مد أجل الصندوق بدون الحصول على موافقة مسبقة من مجلس إدارة الهيئة، على أن يتم أخذ موافقة جماعة حملة الوثائق بالنسبة للتصفية قبل انقضاء مدة الصندوق، ويتم توزيع ناتج تصفيه أصول الصندوق على اصحاب الوثائق كل بمقدار نسبة الوثائق المملوكة له.
وتسري أحكام تصفية شركات المساهمة المنصوص عليها في قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية.

البند الرابع والعشرون : قنوات تسويق وثائق الاستثمار

يعتمد الصندوق في تسويق وثائق الاستثمار على الجهات التالية:

- البنك المؤسس وكافة فروعها في جمهورية مصر العربية.
- يجوز للجهة المؤسسة عقد اتفاقات أخرى مع أي من البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري أو أي طرف ثالث خاضع لإشراف أي جهة من الجهات الحكومية شريطة موافقة الهيئة المسبقة على ذلك ، على أن يكون الهدف من هذه الاتفاقات تسويق وثائق الصندوق لدى عملاء تلك البنوك أو عملاء الطرف الثالث والاستثمار في وثائقه. ولا يتم تحميل الصندوق بأي أتعاب إضافية نتيجة لتلك التعاقدات.

تسري اللائحة المالية والاستثمارية رقم ١٢٧
لرئيس هيئة الأوراق المالية
مصر، بتاريخ ٢٠١٤/١١/٢٧
(٢)

البند الخامس والعشرون: الأعباء المالية

أتعاب مدير الاستثمار:

يستحق لمدير الاستثمار نظير إدارته لأموال الصندوق أتعاب بواقع 0,30% (ثلاثة في الألف) سنوياً من صافي أصول الصندوق تحتسب وتجنب يومياً وتدفع في آخر كل شهر على أن يتم اعتماد هذه الأتعاب من قبل مراقب حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

العمولات الإدارية للبنك:

يتقاضى البنك عمولات بواقع 0,40% (اربعة في الألف) سنوياً من صافي أصول الصندوق نظير الخدمات الإدارية وتقديم الاستشارات القانونية للصندوق وتحتسب هذه العمولات وتجنب يومياً وتدفع في آخر كل شهر على أن يتم اعتماد هذه العمولات من قبل مراقب حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

عمولات الحفظ:¹⁰

يتقاضى أمين الحفظ عمولة نظير حفظ وإدارة سجلات الأوراق المالية التي يستثمر الصندوق فيها بحد أقصى 0,03% (ثلاثة في العشرة الألف) سنوياً من قيمة الأوراق المالية التي يتم حفظها لدى أمين الحفظ وتحتسب تلك العمولة يومياً ثم تجنب وتدفع في نهاية كل شهر.

أتعاب شركة خدمات الإدارة:

يستحق لشركة خدمات الإدارة أتعاب بواقع 0,02% (اثنين من عشرة في الألف) سنوياً من صافي أصول الصندوق تحتسب وتجنب يومياً وتدفع في آخر كل شهر على أن يتم اعتماد هذه الأتعاب من قبل مراقب حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

يتحمل الصندوق التكلفة الفعلية مقابل إرسال كشوف حساب العملاء التي ترسل كل ربع سنة بواسطة شركة خدمات الإدارة.

يتحمل الصندوق عشرون الف جنيه (20000) تدفع سنوياً مقابل تولى الشركة مهام اعتماد القوائم المالية السنوية والنصف سنوية



أتعاب السادة مراقب حسابات الصندوق:

يتقاضى مراقب حسابات الصندوق مبلغ 40,000 (أربعون ألف) جنيه مصري سنوياً وبحد أقصى 60000 (ستون ألف) وفقاً لقرار لجنة الاشراف مقابل مراجعة حسابات الصندوق وقوائمه المالية السنوية والنصف سنوية .

أتعاب المستشار القانوني:

تعتبر أتعاب المستشار القانوني جزء من العمولات الإدارية للبنك المنصوص عليها أعلاه.

مصاريف الاكتتاب و الشراء و الاسترداد:

لا يتحمل حامل الوثيقة أى مصاريف للاكتتاب أو الشراء أو الاسترداد.

مصاريف الدعاية والتسويق:

يتحمل الصندوق مصروفات دعائية لا تزيد عن 0,25% سنوياً (اثنين و نصف في الألف) من صافي أصول الصندوق يتقاضاها البنك مقابل التكاليف الدعائية الفعلية التي يتحملها البنك من خلال حملاته الدعائية والتسويقية و إعداد النشرات الترويجية المتواصلة لدعم الصندوق و ذلك مقابل الفواتير والإيصالات والمطالبات الدالة على هذه التكاليف ، وفي حالة تعدى تلك المصروفات للنسبة المشار إليها ، يتحمل البنك تلك الزيادة وتحتسب هذه المصروفات وتجنب عند تحققها وتدفع في آخر كل شهر على أن يتم اعتماد مبالغ هذه المصروفات من قبل مراقب حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

مصروفات أخرى:

¹⁰ بموجب موافقة الهيئة على التعديل بتاريخ 2015/12/7 بموجب موافقة الهيئة على التعديل بتاريخ 2022/3/8

شأن من الأوراق المالية والاستثمار (أ.م.ع.)
تونس ١٥٧
محل تجاري ١١٠٠٧٨
(١٣)

مصروفات التأسيس:

يتحمل الصندوق مصروفات تأسيس لا تزيد عن 7.9 % (التيين و نصف في المائة) من صافي اصول الصندوق عند التأسيس يتقاضاها البنك مقابل التكاليف الفعلية التي يتحملها البنك قبل التأسيس و ذلك مقابل الفواتير و الإيصالات الدالة على هذه التكاليف ، وفي حالة تعدي تلك المصروفات للنسبة المشار إليها ، يتحمل البنك تلك الزيادة وتحسب هذه المصروفات و يتم تحميلها على السنة المالية الأولى طبقا لمعايير المحاسبة على أن يتم اعتماد مبالغ هذه المصروفات من قبل مراقب حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

المصاريف الإدارية:

يتحمل الصندوق المصاريف الإدارية ومقابل الخدمات المؤداة إلى الأطراف الأخرى مثل البنوك والهيئة ذلك مقابل الفواتير والإشعارات الفعلية.

عمولات جهات أخرى:¹¹

- يتحمل الصندوق مصاريف تداول الأوراق المالية التي يستثمر الصندوق فيها.
- يتحمل الصندوق المكافأة الخاصة بأعضاء لجنة الاشراف المستقلين بحد أقصى 12000 (فقط اثنا عشر ألف) جنيه مصري سنويا لكل منهم.
- في حالة التعاقد مع مستشار ضريبي يتحمل الصندوق اتعاب سنوية بحد أقصى 10,000 (عشرة آلاف جنيه مصري)



وبذلك يبلغ إجمالي الاتعاب الثابتة التي يتحملها الصندوق بحد أقصى مبلغ 114 ألف جم سنويا بالإضافة إلى نسبة 1 % بحد أقصى من صافي اصول الصندوق.

البند السادس والعشرون : أسماء و عناوين مسنولي الاتصال

٤٦١٦٠

بنك أبو ظبي الاول مصر فروع مصر :

الأستاذ/ إسلام هشام إبراهيم محمد إمام - مدير صناديق الاستثمار

العنوان : 143 منطقة البنوك- التجمع الخامس- مدينة القاهرة الجديدة- صندوق بريدى (278) التجمع الخامس

تليفون : 0235343963

البريد الإلكتروني : islam.imam@fabmisr.com.eg

شركة إتش سي للأوراق المالية و الاستثمار¹²

الأستاذ/ وائل وجيه - مدير محفظة الصندوق

العنوان: عقار رقم 34 جزيرة العرب - المهندسين - العجوزة- الجيزة.

التليفون: 35357333

البريد الإلكتروني : portfolio@hc-si.com



¹¹ بموجب موافقة الهيئة على التعديل بتاريخ 2018/10/15

¹² بموجب موافقة الهيئة على التعديل بتاريخ 2022/3/8

¹³ وفقا لآخر تحديث في 2023/12/31

البند السابع والعشرون : الاقتراض بضمان وثائق الصندوق

يجوز للبنك الموافقة على إقراض حملة الوثائق بضمان رواتبهم في الصندوق وذلك وفقاً لتواعد الإقراض والتعريف المصرفية السارية بالبنك وقت الاقتراض.

البند الثامن والعشرون : إقرار الجهة المؤسسة ومدير الاستثمار

تم إعداد هذه النشرة المتعلقة بالاكتتاب العام في صندوق استثمار بنك أبو ظبي الأول (الأول) للسيولة ذو العائد اليومي التراكمي بمعرفة كل من مدير الاستثمار والجهة المؤسسة. هذا وقد تم الحصول على المعلومات الواردة في هذه النشرة من الجهة المؤسسة ، وقد تم بذل غاية الرجل الحريص للتأكد من أن المعلومات المقدمة في هذه النشرة دقيقة وكاملة وأنها تتفق مع أحكام القانون ولانحته التنفيذية والقرارات المنظمة لهما ، وإنها لا تخفي أي معلومات كان من الواجب ذكرها للمستثمرين المتوقعين في هذا الاكتتاب ، إلا أنه يجب على أي شخص أو جهة قبل الاكتتاب قراءة هذه المعلومات حسب أهداف هذا الشخص أو الجهة ودراسة العوامل الواردة في هذه النشرة قبل اتخاذ قرار الاستثمار.

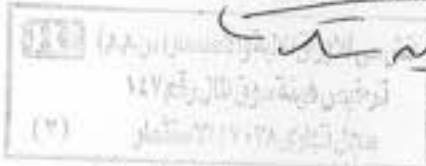
مدير الاستثمار

البنك



اتش سي للأوراق المالية والاستثمار "ش.م.م"
السيد الأستاذ/ حسين حسن شكري
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

بنك أبو ظبي الأول مصر
السيد الأستاذ/ محمد عباس فايد
الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب



البند الثلاثون : إقرار مراقب الحسابات¹³



قمنا بمراجعة كافة البيانات الواردة بنشرة الاكتتاب في صندوق استثمار بنك أبو ظبي الأول مصر (الأول) للسيولة ذو العائد اليومي التراكمي المرفقة ونشهد أنها تتضمن كل ما نصت عليه أحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولانحته التنفيذية والإرشادات الصادرة من الهيئة من الشأن وكذلك تتماشى مع العقد المبرم بين البنك ومدير الاستثمار و هذه شهادة منا بذلك.

السيد الأستاذ / عيسى محسن السيد رفاعي مكتب خالد الغنام و عيسى رفاعي و شركاهم nexia International member وسجل مراقبي الحسابات بالهيئة العامة للرقابة المالية تحت رقم 192
العنوان: 205 عمارة الفيروز أبراج الخليج شارع الحسن و الحسين المنيب

تليفون : 02/33070111

فاكس : 02/33067419

¹³ بموجب موافقة الهيئة في 2023/6/11

البند الحادى و الثلاثون : إقرار المستشار القانونى

قمنا بالمراجعة القانونية لكافة البيانات الواردة بشرة الاكثاب ابى صندوق استثمار بنك ابو ظبى الاول مصر (الاول) فروع مصر للسيولة ذو العائد اليومي التراكمى المرفقة ونشهد أنها تتمشى مع أحكام القانون 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية وتعديلاته والقواعد التنفيذية الصادرة من الهيئة فى هذا الشأن وكذا العقد المبرم بين البنك ومدير الاستثمار وهذه شهادة منا بذلك.

المستشار القانونى :

المستشار القانونى لبنك ابو ظبى الاول مصر
العنوان : 143 منطقة البنوك - التجمع الخامس - مدينة القاهرة الجديدة - صندوق بريدى (278) التجمع الخامس
التليفون : 24075000 - - 24075104



هذه النشرة تمت مراجعتها من الهيئة العامة للرقابة المالية ووجدت متمشية مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية وتم اعتمادها برقم (423) بتاريخ 2013/ 3/10 علماً بان اعتماد الهيئة للنشرة ليس اعتماداً للجوى التجارية للنشاط موضوع النشرة أو لقدرة النشاط على تحقيق نتائج معينة. حيث يقتصر دور الهيئة على مجرد التحقق من ان بيانات هذه النشرة تم ملئها وفقاً للنموذج المعد لذلك وذلك فى ضوء المستندات التى قدمت للهيئة وبدون ادنى مسئولية تقع على الهيئة ، ويتحمل كل من الجهة المؤسسة للصندوق ومدير الاستثمار وشركة خدمات الإدارة وكذلك مراقب الحسابات والمستشار القانونى المسئولية عن صحة البيانات الواردة بهذه النشرة ، علماً بان الاستثمار فى هذه الوثائق هو مسئولية كل مستثمر وفى ضوء تحمله للمخاطر وتقديره للعوائد.

تفنى من الاوراق المالية والاستثمار من م.م.م
توثيق الهيئة للصندوق بالملا رقم ١١٧
مستشار قانونى ١٧٠٣٨ - ١٧٠٣٨
(٣)

FABMISRT
مستشار
الإدارة العامة
Head Office